جامعة محمد البشير الإبراهيمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين: سهير خينوش و أمينة لعيفة

بعنوان

ميزانية التجهيز ودورها في تشجيع التنمية المحلية

– دراسة حالة –

أجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/	سلطاني عادل	رئيسا
الأستاذ/	بوقرة محبوب	مشرفا
الأستاذ/	فضيلي سمية	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا لا ينفذ أفضل ماينبغي أن يحمد وصلى الله على أفضل المصطفين محمد وعلى آله وأصحابه

ومن تعبد أما بعد:

فإن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه جعل القلوب أوعية

مخير والرشاد والعقول أوعية للعلم والتعلم.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب الهمة العالية والأخلاق

المتفاني الدكتور محبوب بوقرة

الذي بسط يده

وأغرق وقته لاعانتنا جعل الله ذلك في ميزان حسناته

إهداء

ندين بالامتنان لمن منحانا الحياة وكانا لنا حياة

والدانا الكريمين الذين نرجوا أن توهب لهما الحياة

جنات في الأرض وفي السماء.....

إلى فروع أشجارنا أختي الغالية وأخواي العزيزين.

إلى الوالدين الكريمين والأخوات سارة – حنان– أشواق

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	/
كلمة شكر وتقدير	/
الملخص	/
قائمة الجداول	6
قائمة الاشكال	6
قائمة الملاحق	6
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: عموميات حول ميزانية التجهيز	1
المبحث الأول: نفقات التجهيز العمومي للدولة	3
المبحث الثاني: ميزانية التجهيز وعلاقتها بالتنمية المحلية	54
الفصل الثاني :دراسة تطبيقية ببلدية خليل	66
المبحث الأول :لمحة تعريفية عن بلدية خليل	68
المبحث الثاني: الموارد المالية لبلدية خليل	69
الخاتمة	98
قائمة المراجع	102
الملاحق	/
فهرس المحتويات	/

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم 14 تطور إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018	73
الجدول رقم 15:نسبة مساهمات إعانات الدولة، الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018 الوحدة دج	47
جدول رقم 16:نسبة مساهمة الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار في تمويل إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى2018	76
جدول رقم 17:نسبة مساهمة باقي الايرادات في تمويل ايرادات التجهيز لبلدية خليل من2015 إلى 2018	77
جدول رقم 18:تطور نفقات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018	
جدول رقم 19: مقارنة ما بين البلديات فيما يخص نفقات التجهيز	79

فهرس الاشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم(01) يوضح مراحل تحضير مشروع تنموي للمخطط القطاعي للتنمية (psd)	30
الشكل رقم5:رسم بياني يوضح تطور ايرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018 الوحدة دج	73
الشكل رقم 6:يوضح مساهمات اعانات الدولة ,الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في ايرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018 الوحدة د ج	75
شكل رقم 7:يوضح رقم 15:نسبة مساهمة الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار في تمويل إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى2018	76
شكل رقم 8:نسبة مساهمة باقي الايرادات في تمويل ايرادات التجهيز لبلدية خليل من2015 إلى 2018	78
شكل 9: مقارنة ما بين البلديات فيما يخص نفقات التجهيز	79

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	تقرير تقديمي
02	بطاقة تقنية لتسجيل المشروع
03	كشف كمي وتقييمي
04	اعلان عن طلب عروض مفتوح
05	محضر فتح الاظرفة التقنية والمالية للمشروع
06	محضر جلسة عمل خاصة بتقييم العروض
07	مقرر رقم :م ب م م /2018
08	الاعلان عن المنح المؤقت للصفقة
09	أمر ببداية الاشغال

مقدمة

تعتبر الميزانية من أكثر المصطلحات استخداما في العلوم الاقتصادية لا سيما في العلوم المالية، فهي تشكل الجزء المحاسبي لقوانين المالية التي تترجم السياسة الاقتصادية والمالية المتبناة من طرف الحكومة، كما أنها عبارة عن وثيقة تقدر السنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات العمومية الخاصة بالتسيير والتجهيز العمومي، كما تعتبر الوسيلة التي بواسطتها تقوم الحكومة بتوزيع الثروة الوطنية في إطار أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية.

كما أن الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة، وهي تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية فإن الدولة هي التي تبقى في الأخير الحاكم الرئيسي بالنسبة للمالية العامة بما فيها المالية المحلية من حيث القوانين التي تقرها الدولة في هذا الشأن.

تنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم منها الولائية والبلدية، وتعتبر في هذا الشأن اصغر وحدة إدارية إقليمية في البلاد، اذ تعد اقرب للمواطنين وعليه تتكفل بضمان الحاجيات الأولية لهم، وهي المسؤولة عن السير الحسن للمرافق العامة للبلدية. كما تلعب دور رئيسي في مختلف الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووسيلة فعالة لتحقيق الأهداف وإيجاد الحلول للقضايا التي تطرح عليها.

أصبحت البلدية تؤدي دورا فعالا في مجال التنمية بالإضافة إلى الصلاحيات التقليدية التي تتعلق بالخدمة العمومية.

و هو ما تتناوله هذه الدراسة لموضوع ميزانية التجهيز ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

الاشكالية:من خلال ما سبق يمكننا التوصل لطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **إلى أي مدى تساهم ميزانية التجهيز في العملية التنموية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- مامفهوم نفقة التجهيز،وماهي اهم مميزاتها؟
- ماهي انواع المخططات التنموية المحلية؟
- ما مفهوم التنمية المحليةوماهي اهميتها؟
- هل لميزانية التجهيز دور في التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

للاجابة على الاشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- نفقة التجهيز هي تلك النفقة ذات الطابع النهائي تتشكل من النفقات غير القابلة للتعويض والتي هي على عاتق الدولة في اطار تنفيذ البرنامج السنوي للتنمية.
- من اهم مميزاتها:استثمارية ،انتاجية ونشيطية وحيوية.

إن لميزانية التجهيز دور فعال في التنمية المحلية وذلك من خلال قدرة البلدية على رفع تحدي التنمية المحلية وحدها.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

1-الاسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للاهتمام بالمواضيع المالية ذات الطابع المحلي.
- محاولة زيادة دراسة هذا الموضوع.

2-الاسباب الموضوعية:

- التعرف على ميزانية البلدية كوثيقة تقدير مالي ومخططات وبرامج بصفتها جماعة اقليمية.
- التطور غير المسبوق والقفزة النوعية التي تعرفها بعض البلديات بالمقبل التدهور والتهميش في البلديات الاخرى.
- الكشف عن مختلف العراقيل التي تواجه البلدية.
- الاجابة عن مختلف التساؤلات والانشغالات المطروحة في هذا المجال.

أهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي هو الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- ✓ محاولة فهم دقيق لموضوع التنمية المحلية على المستوى البلدي بشكل خاص.
- ✓ اعتماد الدراسة الميدانية والتطبيقية لمعرفة آليات الادارة في تسيير المالية المحلية.

أهمية الدراسة:تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

- تعتبر التنمية المحلية من أهم العناصر التي يتم التركيز عليها من طرف السلطات المحلية وكذا الباحثين، نظرا لأهميتها وكذا مصادر تمويلها.
- أهمية ميزانية البلدية كمصدر لتمويل التنمية.
- التنمية المحلية وبروزها كضرورة حتمية للتطورات الاقتصادية والوطنية.

الحدود الزمانية والمكانية:

تمت الدراسة التطبيقية في بلدية خليل من سنة 2015 إلى 2018 وذلك لأن البلدية لها تأثير ايجابي على الاوضاع الاجتماعية والمستوى الاقتصادي وبهذا تبرز ميزانية الجماعات المحلية وجودها كقطاع ضروري من سنة إلى اخرى في اطار ميزانيتها.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الاعارة من الجامعات الاخرى.
- صعوبة الحصول على المعلومات بحجة السر المهني واهمية الوثائق.
- قلة المراجع.
- الظرف الصحي الحالي الذي تعيشه الجزائر والعالم.

المنهج المتبع:

لانجاز هذا البحث اعتمدنا على الكتب والمذكرات في الجانب التطبيقي والوثائق الادارية والمالية في الجانب التطبيقي وهو ما اقتضى الجمع بين عدة مناهج خاصة المنهج التحليلي والمقارن.

هيكل الدراسة:

ولدراسة الموضوع جرى تقسيمه إلى فصل نظري واخر تطبيقي للبلدية (خليل) للسنوات 2015-2018 على الشكل التالي:

الفصل الأول خصص إلى مبحثين الأول بعنوان ماهية نفقات التجهيز و الثاني بعنوان ميزانية التجهيز و التنمية المحلية.

في حين تضمن الفصل الثاني دراسة ميدانية لبلدية خليل،تفرع إلى مبحثين:الأول عبارة عن تقديم عام للبلدية محل الدراسة.

أما الثاني فخصص لدراسة ميزانية البلدية محل الدراسة.

دراسات سابقة:

لقد تم الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع ميزانية التجهيز والتنمية المحلية خاصة في الجزائر، أثناء القيام بجمع المعلومات التي تخص دراستنا وجدنا عدة دراسات تناولت إشكاليات مختلفة لها علاقة بموضوع دراستنا، والتي اعتمدنا على بعضها، من بينها:

1- دراسة الباحثة لدغش سليمة حول موضوع "دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية" مع دراسة برامج ومخططات ورهانات وتحديات التنمية المحلية في الجزائر في ظل قانون 10/11 حيث تمحورت إشكاليات هذه الدراسة حول التعرف على أهم خلية في الإدارة المحلية ألا وهي البلدية ودراستها بالشرح والتحليل وقد توصلت الباحثة إلى أن البلدية هي الأداة المثلى لتحقيق التوازن الجهوي الذي يشكل موضوع وهدف التنمية المحلية وركيزة أساسية لإستراتيجية التنمية المحلية.

2- دراسة الباحث إبراهيم داود حول موضوع "ميزانية البلدية ودورها في التنمية" مع دراسة حالة بلدية بودواو.

حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التعرف على ميزانية البلدية ومعرفة أهم مشاكل التنمية المحلية وطرق معالجتها، وقد توصل الباحث إلى أن عملية التنمية المحلية تتأثر باهتمام خاص من طرف الدولة.

3- دراسة الباحث عصام نجاح حول موضوع "الرقابة على ميزانية البلدية" حيث تمحورت هذه الدراسة حول التعرف على واقع وقدرة ميزانية البلدية في تحقيق استقلاليتها ودورها في التنمية المحلية.

وقد توصل الباحث إلى أن الوظيفة التي تشغلها البلدية في الحياة العملية والمرتبطة بالتنمية هي المرفق الأكثر اتصالا به من طرف الجمهور مقارنة بالولاية والهيئات المركزية للدولة

الفصل الأول

عموميات حول ميزانية التجهيز

تمهيد:

تنقسم الميزانية العمومية أوميزانية الدولة إلى قسمين هما: الايرادات والنفقات وتتضمن هذه الاخيرة نوعين من النفقات –حسب المشرع الجزائري- هي نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

وترتكز دراستنا على موضوع نفقات التجهيز التي يصطلح عليها ايضا بميزانية التجهيز العمومي، وفي هذا الفصل نتناول في المبحث الأول كيفية اعداد ميزانية التجهيز من خلال التعريف بهذه الميزانية ومميزاتها واهميتها وتصنيفاتها ونظام تسيير نفقات التجهيز العمومي ثم ننتقل إلى المخطط القطاعي للتنمية ومراحل تحضيره، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى التنمية المحلية وعلاقتها بميزانية التجهيز من خلال مفهوم التنمية المحلية ومبادئها وأهدافها ومن ثمة العلاقة بينهما.

المبحث الأول: نفقات التجهيز العمومي للدولة:

إن الدولة تهدف من خلال نفقات التجهيز إلى تكوين رؤوس أموال قصد الزيادة في الثروة الوطنية هذه النفقات صنفت في الجدول (ج) من الميزانية ووزعت حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع.

المطلب الأول: مفهوم نفقات التجهيز

1- تعريف نفقات التجهيز

هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية وهي عبارة عن الاستثمارات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

كما اعرف بأنها نفقات تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية لتكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية وتوزيع حسب المخطط الإنمائي السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية على ثلاث أبواب وهي:[1]

- الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة والتي تستند إما إلى أملاك الدولة أوإلى المنضمات العمومية .
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة.
- نفقات أخرى برأس مال.[2]

2- مميزات نفقات التجهيز

استثمارية: لأنها تحقق موارد مالية كبيرة .

إنتاجية: لأنها تولد إنتاج مادي وإنتاج غير مادي.

نشيطة وحيوية: لأنها تزيد من الناتج الوطني.

---

[1] يوسف جيلالي، **الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد11، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص16

[2] رشيدة بالجبل، **مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، 2019و ص49

3- أهمية نفقات التجهيز

- تعد وسيلة الدولة لتنفيذ التزاماتها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- ترمي نفقات التجهيز إلى إنشاء بنية تحتية مختلفة (طرقات، مطارات، موانئ....)، والتي وإن لم يكن لها عائد اقتصادي مباشر إلا أنها ضرورية لتحقيق أي انطلاقة اقتصادية وجلب الاستثمار الأجنبي.

- تؤدي نفقات التجهيز بسبب طابعها الديناميكي إلى خلق الثروة ورفع معدلات النمو والتشغيل.

4- تصنيفات نفقات التجهيز: تصنف نفقات التجهيز حسب المعيار المعتمد وأشهر هذه المعايير هو المعيار الاقتصادي والمعيار التسييري.

أ- **التصنيف الاقتصادي لنفقات التجهيز:** تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في 03 أبواب وهي: - الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة .

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة . - النفقات الأخرى بالرأسمال.

وعلى هذا أساس هذا التصنيف ترد نفقات التجهيز العمومي للدولة في الجدول (ج)من ميزانية الدولة لكل سنة ضمن قسمين نفقات الاستثمار والنفقات بالرأسمال حيث تكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية وتسجل على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع.

أولا: نفقات الاستثمار: تتكون من مختلف المشاريع التي تتولى الدولة تمويلها والتي تتحدد من خلال برنامج الحكومة، تأتي هذه المشاريع في شكل برامج إنمائية توزع حسب الجدول (ج) المرفق بقانون المالية (10)قطاعات وذلك وفقا لمدونات تحدد عن طريق التعليم وهي:

- الصناعة التحويلية. - الطاقة والمناجم. - الفلاحة والري. - الخدمات المنتجة.

- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية. - التربية والتكوين .

- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية . - السكن. - مواضيع مختلفة .

- المخططات البلدية للتنمية.[1]

[1] الجريدة الرسمية الصادرة في 1984/07/10، العدد 35، المادة 35 من **قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.**

ثانيا: العمليات برأس مال: توجه العمليات برأس المال المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز للتكفل بتبعات الخدمة العامة أو البرامج الخاصة المفروضة من الدولة وغير المؤهلة في التسجيل في مدونة الاستثمارات للدولة، تخضع عمليات رأس المال على غرار عمليات الاستثمارات العمومية للفحص عند تحضير وإعداد ميزانية الدولة تنفذ عمليات رأس المال التي تهدف إلى التكفل ببرنامج خاص موضوع على عاتق الدولة والمتعاملين المعنيين على أساس دفتر شروط يحدد لاسيما المحتوى المادي للبرنامج المعتمد وآجال الإنجاز.

ب- **تصنيف نفقات التجهيز حسب تسييرها:** يمكن أيضا أن تصنف نفقات التجهيز العمومي إلى 03 أصناف حسب الجهة المكلفة بتسييرها.

أولا: النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الممركزة

وتسمى كذلك "البرنامج القطاعي الممركز "والتي تكون موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون باسمهم أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة غير أنه يمكن أن يتخذ وزير المالية مقررا بشأن الإدارات المتخصصة والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي عند الحاجة.[1]

ثانيا: النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة

تخص البرامج القطاعية غير الممركزة psd برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي، والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المقرر في الملحق المحتوى المادي للبرنامج المعتمد أو المقاييس والمؤشرات الأخرى .

ثالثا: النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية التابعة لمخططات تنمية البلديات

يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات التنمية البلدي، لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية ، ويتمحور هذا

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، المادة 4، من **المرسوم التنفيذي رقم 98-227المؤرخ في 13يوليو1998،ي تعلق بنفقات التجهيز.**

البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة. [1]

المطلب الثاني: نظام تسيير نفقات التجهيز العمومي

إن تسيير وتنفيذ نفقات التجهيز العمومي يعتمد على نضام خاص يحمل عدة أدوات أهمها: - نظام رخص البرامج. - نظام مدونة الاستثمارات. - نظام الشيفرة(الترميز).

1- **نضام رخص البرامج:** إن تنفيذ نفقات التجهيز، تحضيرها ومراقبتها تخضع لنفس قواعد المحاسبة العمومية، غير تمتاز أنها تمتاز ببعض الخصوصيات خاصة على مستوى مرحلة الالتزام والدفع حيث يسمح بالالتزام بعد اعتماد رخص البرامج، ولا يمكن الدفع إلا بعد الترخيص باعتماد الدفع

أ- **تعريف رخص البرامج:** تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.[2]

ب- **تعريف إعتمادات الدفع:** تمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة.

2- نظام مدونة الاستثمارات: هي ترتيب منهجي لعمليات الاستثمارات العمومية وتهدف إلى:

- ربط برنامج الاستثمارات العمومية وسد الاحتياجات فيما يخص المصالح العمومية
- تضمن متابعة الاستثمارات العمومية.
- تسهيل التحليلات الاقتصادية والمالية المختلفة المتمحورة حول الاستثمار العمومي

ويتم تصنيف مدونة الاستثمارات إلى أربعة مستويات:

- **القطاع:** هو الذي يضم نشاطات واسعة وكبيرة شاملة (يوجد تسع قطاعات)
- **القطاع الفرعي:** يقسم القطاعات إلى مجموعات حسب النشاط (يوجد أربعون قطاعا فرعيا)
- **الباب:** يمثل وحدة قاعدية وأساس من خلاله يتم تصنيف الاستثمارات.

[1] المادة 3، من **المرسوم التنفيذي رقم98-227**، مرجع سابق

[2] الجريدة الرسمية ، الصادرة في 15 غشت 1990،العدد35،المادة 6 من **قانون 21/90المتعلق بالمحاسبة العمومية**

- **المادة:** كل فصل يضم 09 مواد على الأكثر وهذا التصنيف يتم حسب طبيعة وخصوصية كل استثمار.[1]

3- نضام الشيفرة: من أجل تسيير جيد لنفقات التجهيز العمومي فإنه يعتمد نظام الشيفرة أو الترميز، حيث ينسب رمز لكل مسير ولكل عملية حسب نوع البرنامج الإنمائي الذي تنتمي إليه النفقة.

أ- رمز المسير: ينسب لكل آمر بالصرف مسؤول عن تنفيذ عملية التجهيز للدولة، وهو عبارة عن عدد مكون من 6أرقام وتكون هذه الرموز مدونة في سجل لدى مصالح، وزير المالية وتنسب بشكل متسلسل بطلب من وزير المالية لصالح الآمرين بالصرف الذين يتولون تسيير ميزانية الدولة للتجهيز

مثال: - 212000 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

208000 وزارة التربية الوطنية 262137 وزارة الشباب والرياضة

ب- رمز العملية: ان تبليغ العمليات يكون بواسطة مقرر يحوي على رقمين:

- رقم ثابت (يتعلق بالمقرر) - رقم تحليلي (يتعلق بالعمليات)

ويصدر هذا المقرر بالنسبة لمختلف البرامج عن مستويين:

- إما عن وزير المالية - إما عن المستفيد من مقرر البرنامج

- بالنسبة للعمليات الممركزة: نجد نوعين من المقررات:

أولا: مقرر برنامج صادر عن وزير المالية سنويا: لتبليغ البرامج القطاعية الممركزة إلى الوزراء المختصين أو السلطة الإدارية المختصة، يكون محدد من خلال عدد مكون من 10 أرقام كالتالي:

- الرقمان الأوليان يحددان السنة .
- سنة أرقام الموالية تحدد رمز الوزارة أو الإدارة المعنية.
- الرقمين الأخيرين يحددان رقم الأمر أو العملية.

ثانيا: مقرر تسجيل صادر عن السلطة الإدارية المختصة (الآمرين بالصرف): فبعد تبليغ البرنامج من طرف مصالح وزارة المالية يباشر الآمر بالصرف بمقرر تسجيل العملية ويحوي هذا المقرر على عدد ثابت

[1] رشيدة بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص 54.

يتكون من12 رقم. **10 منها** تتعلق برقم مقرر البرنامج (الصادر عن وزير المالية)، ورقمين هما رقم المقرر التسلسلي الصادر عن السلطة الإدارية تبعا للعمليات المنجزة من طرفها خلال السنة.

كما ان هناك عدد تحليلي، هذا الرقم يعطى من طرف السلطة المصدرة للمقرر، ويتكون من 15 رقم وحرف واحد كالتالي: Urgent:U Spécial:S Normal:N

- أما في الموقع الثاني فنجد حرف يبين المدة المعنية.
- وفي الموقع الثالث نجد رقم يبين طبيعة التمويل:

مثال: 5 تمويل نهائي، 6 تمويل مؤقت، 7 تمويل مختلط، 8 تمويل جماعات محلية

- أما الموقع السابع فهو يبين المادة والفصل.
- ومن الموقع الثامن إلى الثالث عشر نجد رمز المسير.

المطلب الثالث: المخطط القطاعي للتنمية (psd)

1- تعريف المخطط القطاعي للتنمية

هي مخططات ذات طابع وطني بحيث تدخل ضمنها كل استثمارات الولاية، تخص هذه المخططات برامج المشاريع الكبرى المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، والاجتماعية للولاية خاصة التربية، الري، الطرقات، التكوين المهني...الخ، وبالتالي فإن تجسيد أهداف التوازنات القطاعية هو الهدف من هذه البرامج حيث تسجل باسم الولاية ويشرف عليها الوالي الذي يسهر على تسييرها على مستوى الإقليم الذي يكون مسؤول عنه وفيما يخص تنفيذ مقررات البرامج غير الممركزة فإنه يتم بمقرر من الوالي ويبلغه للمصالح المعنية وغالبا ما يكون المدير الولائي لقطاع معين الذي يستفيد من تفويض من قبل الوالي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ المشاريع والعمليات التي تخص قطاعه، كما يتم إعلام مدير التخطيط والهيئة العمرانية، المراقب المالي وأمين خزينة الولاية، ويتم تسجيل المشروع فيما يخص البرامج القطاعية غير الممركزة عن طريق مقرر التسجيل يصدره الوالي، والذي تحضره مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية على مستوى الولاية بتفويض من الوالي، وبالتالي فإن مقرر التسجيل يعتبر بمثابة شهادة الميلاد للمشروع، فإنه يسمح للإدارة المستفيدة من المشروع باختيار المتعامل الذي يقوم بإنجازه مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام التي يحددها قانون الصفقات العمومية. [1]

[1] فاطمة غفاري، زكريا زحوط، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص ادارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، السنة 2018، ص56.

2- العمليات المعنية بتسيير المخطط القطاعي للتنمية psd

حدد المرسوم التنفيذي رقم 93- 57 المؤرخ في 27 فيفري 1993، قائمة الأبواب والعمليات التي تدخل في نطاق البرامج القطاعية غير الممركزة، وكما أشرنا سابقا فإن تخصيص الاعتمادات لمختلف المشاريع والبرامج يكون موزعا وفقا لمدونة نفقات التجهيز، ومن خلال هذه الوثيقة المحاسبية فإنه يمكن تبويب وتنظيم الاستثمارات وفقا لطبيعتها، وتبيان الجهة المسؤولة عن تسيير مختلف العمليات، وسنحاول توضيح طبيعة المواد وكذا الأبواب لمختلف القطاعات والقطاعات الفرعية والتي يمكن تسييرها وتنفيذها من خلال صيغة المخطط القطاعي للتنمية psd والتي يصل عددها إلى 8 قطاعات نفصلها وفقا للقطاع، القطاع الفرعي الذي ينتمي إليه، الأبواب المدرجة، والمواد المعنية حسب طبيعة العمليات وفقا لما يلي:

القطاع "1"الصناعات التحويلية. القطاع "2"الطاقة والمناجم.

القطاع "3"الفلاحة والري. القطاع"4"الخدمات.

القطاع"5"المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية. القطاع"6"التربية والتكوين

القطاع"7"المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية. القطاع"8"السكن.

3- **مراحل تحضير المخطط القطاعي:** يتم تحضير المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية من طرف المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم يخضع لدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية على مستوى مديرية التخطيط، وبعد المصادقة عليه يبعث إلى وزارة المالية التي تقوم بدورها بدراسته والمصادقة عليه ثم تقوم بتحرير رخص البرامج واعتمادات الدفع، حيث يعتبر هذا الاجراء بمثابة ترخيص للولاية للمشروع في تطبيق وتنفيذ برامجها التنموية [1]، غير أنه وقبل تبليغ الوالي برخص البرامج واعتمادات الدفع من طرف وزير المالية فهناك خطوات تتم على المستويين المركزي والمحلي تسبق هذا العمل، نلخصها في الشكل التالي:

[1] كريم يرقى، **دور الجماعات الاقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر** –دراسة حالة ولاية المدية –،رسالة ماجيستر، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009-2010، ص57.

شكل رقم(01) يوضح مراحل تحضير مشروع تنموي للمخطط القطاعي للتنمية (psd)

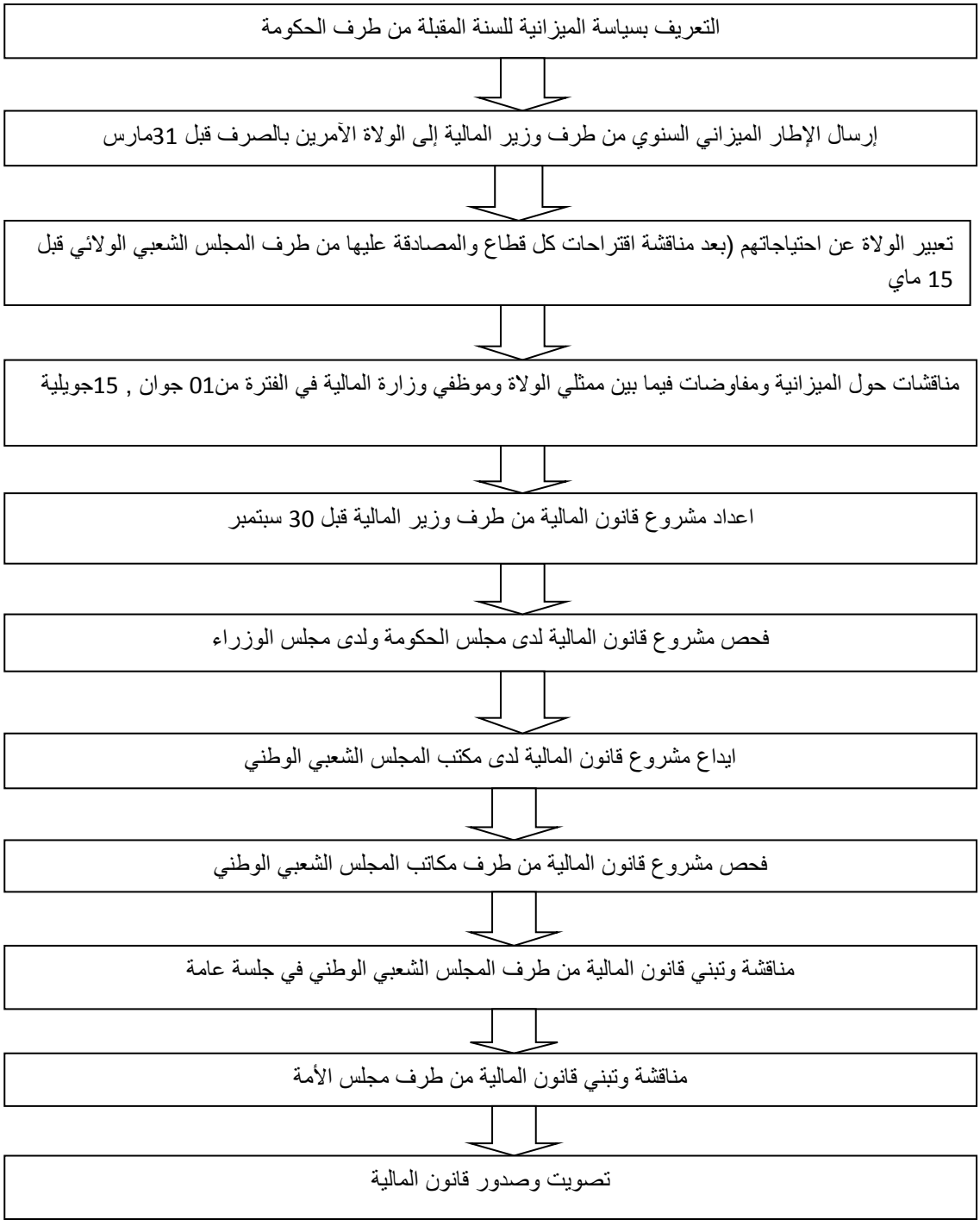

المصدر: بلقليل نور الدين، أثر **آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص 140.

إن إعداد مشروع تنموي بصيغة المخطط القطاعي للتنمية يتطلب تقريبا سنة كاملة في إعداده ذلك أن الموافقة عليه تكون بصدور قانون المالية ونشر رخص البرامج ضمن هذا الأخير في جدول "الحالة ج"،

والتي تختص بالنفقات المتعلقة بالتجهيز العمومي، وتلعب الجماعات المحلية والدولة دورا متكاملا في إعداده من خلال احترام الرزنامة السنوية وكذا التوجيهات العامة للساسة الحكومية المبرمجة وفقا للظروف المالية الخاصة، ويعتبر احترام هذا التسلسل الوظيفي والزمني مهم جدا في نجاح المشروع وإدراجه ضمن المشاريع التنموية للمناطق المعنية بالتنفيذ.

4- تسيير البرنامج القطاعي للتنمية: البرامج القطاعية غير الممركزة تخص برامج التجهيز المسجلة بإشراف من الوالي وعليه فإن تشغيل البرنامج القطاعي للتنمية وبعد صدور قانون المالية وعملية التبليغ لرخص البرامج واعتمادات الدفع التي تتم من طرف وزير المالية، يبدأ العمل على المستوى المحلي حيث أنه ومن أجل السير الحسن يجب القيام بما يلي:

أ- تبليغ رخص البرامج إلى الوالي : تبلغ رخصة البرنامج حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من وزير المالية، طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة، ويبرز هذا المقرر في الملحق المحتوى المادي للبرنامج المعتمد و/أو المقاييس والمؤشرات الأخرى، وتغطي رخصة البرنامج المبلغة هذه، البرنامج الجديد للسنة وضبط تكاليف البرامج الجاري انجازها،[1] ويحدد مقرر رخصة البرنامج حسب كل قطاع فرعي، والصادر عن وزير المالية من خلال عدد مكون من ستة (6) أرقام كالتالي:[2]

- الموقع الأول والثاني (رقمين):سنة تسجيل رخصة البرنامج.

- الموقع الثالث والرابع (رقمين):رمز الولاية.

- الموقع الخامس والسادس (رقمين):رقم الأمر(العملية)والمثال التالي يوضح ذلك:

04 28 99، وتكون قراءته كالتالي : رابع رخصة برنامج لسنة 1999 لولاية المسيلة

ب- تفريد المشروع من طرف الوالي: كما نعلم أنه لا يمكن تفريد أي مشروع تجهيز عمومي إلا بعد التأكد من النضج الكافي للمشاريع، والوالي هنا لا يقوم بتفريد البرامج القطاعية غير الممركزة إلا بعد معرفة وتوفر ما يلي:[3]

---

[1] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13-07-1998،يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 16.

[2] Ministère des finances ،Direction générale du budget ،procédures de gestion budget de l'état ،Algérie ،2009،p72

[3] Ibid،p79

- الارض التي يقام عليها البناء.

- الدراسات والعناصر التي تثبت جدوى المشروع.

- تقويم المشروع حسب نتائج الدراسة .

- آجال الانجاز والدفع .

- نتائج المناقصات أو الاستشارات المتصلة بالعملية المهنية طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية، وبعد توفر هذه الشروط، فإن الوالي وبصفته الآمر بالصرف والتعاون مع مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية، يقوم بإنجاز مقرر التسجيل (التفريد)وتبليغه إلى مسؤول المصلحة غير الممركزة، باقتطاع مبلغ العملية المعنية من مقرر البرنامج المبلغ له بناءا على ملف النضج المقدم له من طرف مسؤول المصلحة غير الممركزة للدولة.[1]

ومن أجل اعطاء مرونة أكثر في تفريد البرامج وايجاد جدول لبعض الاختلالات، فإنه يمكن للوالي التصرف في رخصة البرنامج من خلال التحويل من باب إلى باب في نفس القطاع الفرعي،[2] وهذا في حدود رخصة برنامج القطاع الفرعي وحسب المحتوى المادي الذي تحتويه [3].

أما تعديل رخص البرامج بين القطاعات فيكون من صلاحيات وزير المالية بناءا على اقتراح من الوالي،[4] وبعد تبليغ مقرر البرنامج من طرف وزير المالية، يقوم الوالي بتفريد العمليات من خلال إصدار مقرر تسجيل لكل عملية.[5]

ج- اعتمادات الدفع: تكون اعتمادات الدفع الغطاء المالي الاجمالي المخصص لتمويل القسط السنوي لبرامج تنمية الولاية،[6] ويخصص وزير المالية اعتمادات الدفع للولاة حسب كل قطاع فرعي، ويقوم الوالي

---

[1] Ministère des finances ،Instruction relative aux procédures d'exécution des dépenses d'équipements publics ،N 001du 21/01/1998 .

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، **وجيز مراقبة النفقات العمومية**، ديسمبر2007، ص260.

[3] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98-227المؤرخ في 13-07-1998يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 18

[4] المرجع نفسه،المادة 27.

[5] Ministère des finances .Direction générale du budget .procédures de gestion du budget de l'état ،Op Cit،p p72-73.

[6] ج ج د ش، مرسوم **تنفيذي 73-135المؤرخ في 09-08-1973،والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات**، الجريدة الرسمية، العدد67،(1973/08/21)، المادة 10.

بتوزيع اعتمادات الدفع المبلغة له، حسب كل باب بموجب مقرر، كما يقوم الوالي وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع فرعي بانجاز هذه العمليات على مستوى الميزانية والادارة [1].

ويمكن للولاة في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لهم، بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع، وهذا بناءا على اقتراح المجلس التنفيذي [2]

ومع إجراءات التقشف ونقص الموارد المالية فقد أصبحت اعتمادات الدفع المبلغة من طرف المديرية العامة للميزانية موزعة حسب الآمر بالصرف والباب،[3] وهذا لعدم كفاية دفع الالتزامات المالية لأصحاب مشاريع الانجاز من جهة وكذا لترشيد النفقات ووضع تحت سلطة الآمر بالصرف حرية التصرف في تسيير اعتمادات الدفع حسب الأولويات في تنفيذ المشاريع

د- الالتزام والدفع: يتطلب الالتزام برخص البرامج من قبل الآمرين بالصرف للعمليات المبرمجة توفر اعتمادات الدفع، بحيث يترتب على كل نفقة تخص المخطط القطاعي للتنمية التزام يعده الآمر بالصرف ويكون خاضعا للتأشيرة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها (تأشيرة المراقب المالي)[4].ويتم الالتزام والتصفية والأمر بالصرف والدفع وكذا المحاسبة والتسيير المالي للنفقات المتعلقة بمشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة طبقا للأحكام القانونية المعمول بها وكذا الإجراءات الخاصة بالمحاسبة العمومية [5] حيث وبعد القيام بعملية الإعلان عن طلبات العروض الخاصة بالعمليات التنموية المبرمجة، وما يتبعها من مراحل كفتح الأظرفة وتقييم العروض، ثم القيام بعمليات المنح المؤقت لأحسن عرض وفقا لأحكام المرسوم الرئاسي 15- 247 المؤرخ في 16 سبتمبر2015، والمتضمن تنظيم الصفقات وتفويضات المرفق العمومي، وبعد القيام أيضا بإعداد بطاقات التكفل والالتزام بمشاريع الصفقات والعقود للعمليات المعنية وأخذ موافقة وتأشيرة المراقب

---

[1] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13-07-1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 19

[2] ج ج د ش **مرسوم تنفيذي 73- 135ا لمؤرخ في 09-08-1973،والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات**، مرجع سابق، المادة 07

[3] Ministère des finances ،Instruction relative a la mise en œuvre des disposition de l'article 7du décret exécutif n° 17-11 du15janvier 2017 fixant les modalité de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n°302-145 intitulée :-compte de gestion des opération d'investissement public au titre du budjet d'équipement de l'tat ،N° 002 du 6 /02/2017

[4] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02-05-2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13-07-1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، الجريدة الرسمية، العدد 26،(03-05-2009)، المادة10.

[5] المرجع نفسه، المادة 11.

المالي، يتم منع أمر الانطلاق بالأشغال لفائدة مؤسسة الانجاز رست عليها الاستشارة (طلب العروض). وبعد تقديم وضعيات الانجاز من طرف المؤسسة المتعاقدة، يتم إعداد بطاقات الالتزام والدفع مع توفر البيانات التالية :[1]

- عنوان العملية

- رقم تسجيل التجهيز العمومي للدولة حسب الكيفيات المعمول بها

- رصيد الالتزامات او المدفوعات التي تم تحقيقها

- مبلغ الالتزام او الدفع المرتقب حسب كل عنوان ومع إجراءات ترشيد النفقات فقد أصبح على الآمرين بالصرف أن يقوموا بإعداد بطاقة الالتزام عند التأشير لدى المرقب المالي، مرفوقة بالوثائق التعاقدية والمحاسبية وكذا مختلف البيانات، ماعدا الرصيد القديم والجديد للعملية موضوع الالتزام[2]

وذلك حتى لا يكون هذا الالتزام بمثابة حق للأمر بالصرف من أجل إجراء الأمر بالدفع، من خلال إعداد الحوالة، وحتى يعطي حرية التصرف للآمر بالصرف من أجل تسيير معظم العمليات حسب الحالات الضرورية والأولويات

هـــ- **غلق العملية** :عملا بمبدأ توازي الأشكال فإن كل عملية مبرمجة تم تسجيلها بمقرر، فإن الغلق يكون من نفس الشكل وذلك بمقرر(مقرر غلق)، حيث وبعد الانتهاء من تنفيذ العمليات يقوم الوالي بغلق العمليات التي تحت إشرافه، وهو أكدت عليه المادة 26 من المرسوم 98- 227 حيث نصت على ما يلي :"يعد في شأن عمليات التجهيز العمومي للدولة عقد يثبت فيه انتهاء البرنامج أو المشروع ويترتب عليه إقفال العمليات حسب نفس الأشكال المتبعة في تسجيلها" ويعد الوالي تقرير عن هذه العمليات في نهاية كل

[1] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 -07- 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 15

[2] -Ministère des finances، instruction relative a la mise en œuvre des disposition de l'article 7du décret exécutif n° 17-11 du15 janvier 2017 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spécial n°302-145.
intitulée :-comte de gestion des opération d'investissement publics au titre du budjet d'équipement de l'état، op –Cit.

شهر خاصا بالاعتمادات على أساس كل باب، ويعد أيضا في نهاية كل ربع سنة(ثلاثة أشهر)، تقريرا ماديا وماليا عن العمليات الخاصة بكل قطاع في الولاية [1]

وتجدر الاشارة إلى أن العمليات التي تجاوزت آجال انجازها بصورة غير عادية يتم الاقفال التلقائي لها من طرف المسؤول عن عملية التفريد.[2]

المطلب الرابع: المخطط البلدي للتنمية Pcd

1-مفهوم المخطط البلدي للتنمية:

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية يهدف لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين وهو ما وضحته المادة 107من قانون البلدية وكذا المادة 21من المرسوم98-227.

ويمكن تعريف المخطط البلدي للتنمية على أنه مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.[3]

2- العمليات المعنية بتسيير المخطط البلدي للتنمية: إن القطاع الأخير هو القطاع "9" ويسمى المخطط البلدي لتنمية، والذي بدوره تندرج ضمنه قطاعات فرعية، أبواب، ومواد، نحاول توضيحها حسب كل قطاع فرعي كما يلي:

- القطاع الفرعي"39"الفلاحة والري.
- القطاع الفرعي"49"التخزين والتوزيع.
- القطاع الفرعي "59" المنشآت الأساسية والاقتصادية والإدارية.
- القطاع الفرعي "69"التربية والتكوين.
- القطاع الفرعي "79"المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.

---

[1] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي 73- 135 المؤرخ في 09-08-1973 والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات**، مرجع سابق، المادة 10.

[2] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98- 227المؤرخ في 13-07-1998يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 26.

[3] لوصيف الأخضر، أ، د، دايم بلقاسم، **مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية** ومذكرة ماستر، تخصص قانون إداري معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، سنة2017، ص106.

3- مراحل تحضير المخطط البلدي للتنمية Pcd: يمكن توضيح مراحل إعداد المخطط البلدي من خلال مستويين كالتالي :

أ- على المستوى المحلي: وتكون العملية متسلسلة كالتالي:

- مراعاة التوجيهات الحكومية حول الخطة التنموية تكلف كل بلدية بإعداد مشاريعها التنموية، حيث يجتمع المجلس الشعبي البلدي ويقوم بتحديد الاحتياجات والنقائص على مستوى مجال البلدية سواء للمشاريع المنجزة أو التي هي في طريق الانجاز، مع مساهمة المصالح التقنية للبلدية التي تقوم بتحديد بطاقات تقنية وتقييميه لكل مشروع أو عملية مقترحة من طرف المجالس والتي يراها ضرورية لإنجازها ويقوم بترتيبها حسب الأولويات. [1]

- يقوم رئيس البلدية بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الوصاية وهي الولاية أو الدائرة حسب عدد سكان البلدية بحيث إذا تعدت 50000 نسمة يصبح التعامل مباشرة مع الولاية، أما البلديات التي تضم عددا دون ذلك تبقى تحت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ومراجعة ما هو مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي إذ يتم إعادة ترتيب الأولويات حسب ما تراه يتماشى والخطة الوطنية للتنمية، أو حسب ضرورة الحاجة للبلدية كما يمكن حذف او زيادة بعض المشاريع التي ترى أن لها أهمية في تلك المرحلة .

- بعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات يتم إرسالها إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اين يتم التنسيق مع مختلف المديريات التنفيذية حول تلك المشاريع المبرمجة، فيتم اعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضعية المالية للولاية أين يمكن تأجيل أو إلغاء بعض المشاريع المقترحة، كما تقوم الولاية ممثلة في الوالي الذي يرأس المجلس التنفيذي بمناقشة المخطط والنظر في مضمون البرامج من أجل التأكد من مدى اهتمامه بانشغالات واحتياجات المواطنين في البلدية وترسل فيما بعد مقترحات البلدية إلى وزارة المالية ليدخل المخطط البلدي في مرحلة جديدة [2]

ب- **على المستوى المركزي**: وكأي مشروع تجهيز عمومي ممول من طرف الدولة فإنه بعد استقبال وزارة المالية لاقتراحات الولاة تنطلق على مستوى مصالح المديرية العامة للميزانية لوزارة المالية ورشات التحكيم

---

[1] عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة "دراسة حالة(بلدية قايس وبلدية الرميلة)"**،رسالة ماجيستر، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة –الجزائر، 2008، ص141-142.

[2] كريم يرقى، مرجع سابق، ص52.

بين مختلف ممثلي الولاة مع موظفي المديرية العامة للميزانية من اجل التوصل إلى تحديد وتقييم الاعتمادات الموجهة لنفقات التجهيز (المشاريع المقترحة)، وبعد إعداد مشروع قانون المالية والمصادقة عليه وصدوره يقوم وزير المالية بتبليغ "رخص البرامج" واعتمادات الدفع إلى الولاة.

4- تسيير المخطط البلدي للتنميةPcd: بعد صدور قانون المالية وتبليغ رخص البرامج واعتمادات الدفع من طرف وزير المالية للولاة وفقا للحالة "ج" ومن اجل الانطلاق في سير عمليات المخطط البلدي فإنه يلزم القيام بما يلي :

أ- تبليغ رخص البرامج إلى الوالي :يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها وزير المالية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات الاقليمية [1]

فالمقرر المبلغ إلى الوالي من طرف وزير المالية يعبر عن المبلغ الجمالي لرخصة البرنامج، وتقع مسؤولية توزيع هذا المقرر على الوالي، ومن القواعد الرئيسية للتسيير الصحيح لبرنامج المخطط البلدي للتنمية هي نظام الترميز، ويحدد مقرر رخصة البرنامج الشاملة الصادر عن وزير المالية.

ب- تفريد المشروع من طرف الوالي: بعد تبليغ الوالي بمقرر رخصة البرنامج الشاملة للولاية، يقوم هذا الاخير بتفريد (تسجيل) العمليات، حسب الأبواب والبعديات مع تفضيل البلديات الأكثر حرمانا خاصة المناطق النائية. [2]

ولا يمكن أن تعرض نفقات التجهيز العمومي للدولة في إطار المخطط البلدي للتنمية إلا المشاريع أو العمليات التي بلغت النضج الكافي، والذي يسمح انجازها خلال السنة مع ضرورة التقيد من جهة أخرى بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2013 المحدد لمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع والبرامج المقترحة بعنوان مخططات البلدية للتنمية،[3] وبعد توفر جميع الشروط، فإن الوالي وبصفته الأمر بالصرف، يقوم بانجاز مقرر التسجيل (التفريد) لكل عملية حيث يتم تقييد هذه العمليات في الجدول

[1] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13-07-1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 21.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، **وجيز مراقبة النفقات العمومية**، مرجع سابق،ص72.

[3] Abdelouahab Benboudiaf ،Repères pour la gestion des affaires de la commune ،Dar el houda، Algérie ،2014،p85

البلدي للتجهيز والاستثمار وبعد المصادقة عليها من طرف الوالي تبلغ إلى كل من رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي، أمناء الخزينة للولاية والبلدية، مدير الدارة المحلية والمراقب المالي.[1]

ومن اجل بعض الاختلالات التي يمكن أن تحدث فإنه يجوز للوالي بناءا على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي، وبعد أخذ رأي المجلس الشعبي التنفيذي، أن يعدل رخص مقرر التفريد لكل عملية وذلك في حدود رخصة البرنامج الإجمالي المقيدة لفائدة كل باب من البرنامج،[2] فإن المقررات التي يصدرها الوالي في ما يخص برامجPsd على غرار البرامج القطاعية غير الممركزة

ج- اعتمادات الدفع : تبلغ اعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية البلدية بصورة شاملة بموجب مقرر من وزير المالية ويكلف الوالي بعد استشارة المصالح الولائية المختصة بتوزيع هذه الاعتمادات حسب الابواب والبلديات [3]

وقد نصت المادة 6 من المرسوم 73- 136 المؤرخ في 9 أوت 1973 والمتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية أن تبليغ الوالي لاعتمادات الدفع يكون في كل سنة وابتداء من السنة المالية، ويتم توزيع اعتمادات الدفع من طرف الوالي حسب البنود والبلديات وإرسالها إلى الأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المختلفة في إطار تنفيذ هذه البرامج، فمقررات الدفع هذه يجب أن تحدد بدقة رقم تعريف البلدية والمبلغ المحدد لها من خلال السنة الجارية والذي لا يجب أن يتعدى السقف المحدد لرخصة البرنامج،[4] ويجوز للوالي أن يصدر مقررا بسحب الاعتمادات كليا أو جزئيا،[5] ويبلغ هذا المقرر إلى أمين خزينة الولاية ورئيس المجلس الشعبي البلدي، ويخبر المحاسب المنفذ لدى البلدية بتنفيذه، ويحدث هذا الأمر خاصة للعمليات التي يتبين أنه عند انجازها سوف لن تحقق الغرض الذي أنجزت من اجله، وهذا يعود أساسا للأخطاء التي تحدث عند إعداد الدراسات والتي تؤثر في سير المشروع من عدة جوانب.

د- الالتزام والدفع :

---

[1] Ministère des finances ،Direction générale du budget ،Les actes des séminaires،Op Cit ،p10 .

[2] ج ج د ش، **مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية**، الجريدة الرسمية، العدد 67،(1973/08/21)،المادة 10.

[3] ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13-07-1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 22.

[4] Ministère des finances ،Direction générale du budget ،les actes des séminaires ،Op Cit ،p10

[5] ج ج د ش، **مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية**، مرجع سابق، المادة 11.

هـــ- إغلاق العمليات :من اجل الاطلاع على وضعيات تقدم الإشغال واستخدام الاعتمادات المخصصة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، بالنسبة للعمليات المنجزة مباشرة تحت مسؤوليته، يقوم هذا الأخير بصفة دورية بإعلام الوالي بالوضعية، فيوجه إليه في نهاية كل شهر كشفا حسابيا بالاعتمادات المتعلقة بكل باب، كما يوجه إليه كل ثلاثة أشهر ميزانية مادية ومالية بجميع العمليات المقيدة في قائمة البلدية [1].

وتستمر هذه الوضعية إلى غاية إتمام الأشغال بصفة نهائية والاستلام النهائي للمشروع، ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي، بإصدار بطاقة الإغلاق للمشروع المعني.

المبحث الثاني :ميزانية التجهيز وعلاقتها بالتنمية المحلية

تعتبر التنمية عملية متعددة الأبعاد والجوانب، كونها ضرورية وحاجة ملحة تقتضيها مبررات موضوعية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية. حيث في ضل تزايد مهام الدولة، صار من الضروري الاعتماد على أنظمة إدارية غير ممركزة، تتقاسم معها العبء الثقيل، للمساهمة في تحقيق طموحات واحتياجات المواطن المتزايدة .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من بين المواضيع التي يكثر عليها التضارب المفاهيمي من قبل العلماء والفقهاء، إلا أن هذا لم يمنعهم من إعطاء مجموعة من التعاريف في محاولة منهم لضبط هذا المفهوم.

إن مفهوم التنمية المحلية يستمد مرجعيته النظرية مفهوم التنمية عموما والذي استمد مرجعيته من نظرية التطور الطبيعي، حيث يختلف عنها من حيث اهتمامه بالتغير الاجتماعي عوضا عن التطور الطبيعي، وهو في نهاية الأمر يمثل عملية تتميز بالاستمرارية وأكثر تراكمي ونهائي غير قابل للتراجع وموجهة لتحقيق أهداف وغايات محددة.[2]

يمكن تعريف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمك تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا

[1] ج ج د ش، **مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية**، مرجع سابق، المادة 13.

[2] عبد الرحمان مديني، **التنمية المحلية للبلديات الجزائرية**، دراسة إحصائية تحليلية للوضعية المالية في الفترة 1995-1999، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص17.

من منظور أن تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[1]

وهناك من ينظر إلى التنمية المحلية على أنها العمليات التي تمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان الجماعات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها وتقدمها القومي.[2]

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية:

يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية حسب رأي الباحثين في هذا المجال، وتتمثل في:

– **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:** يعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ التنمية المحلية من خلال إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما أن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة إضافة إلى أن مشاركتهم في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية، / وهذا ما جعلهم مؤهلين أكثر للعمل في الإدارة المحلية والتنظيمات المختلفة.[3]

– **توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:** إن المشاريع التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة والضرورية التي تتميز بالأولوية. لأن إشباع الحاجات يقوي ويزيد ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للعمل والتعاون من أجل إنجاح المشاريع التنموية فكسب ثقة الأفراد تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع.[4]

– **مبدأ تكامل المشروعات:** هذا المبدأ يعني التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس من ذلك، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر كما يعني التكامل

---

[1] محمد مزاري، **اشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003، ص28.

[2] محمد شفيق، **التنمية والمشكلات الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص18

[3] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، اطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2011، ص102.

[4] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، 2011، ص103.

بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع سواء تعلق الأمر بالجوانب المادية أو غير المادية.[1]

– **الاعتماد على الموارد المالية المتاحة:** تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية كونها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروع نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ. فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية التي تحدث التغيير الحضاري المقصود.

– **حق تقرير المصير:** نعني به حق المجتمع المحلي في أن يختار الطريقة التي تتناسب وظروفه حتى لا تتعارض أساليب حل مشاكله مع التقاليد السائدة فيه لذلك من الواجب أن يكون الحق لأي مجتمع أن يراها متفقة ومتلائمة مع أهدافه.[2]

– **ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي:** هذه القواعد ترتكز على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها، بل يجب الاستفادة كذلك من التشجيع الحكومي سواء العادي أوفي مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

– **التقويم:** يعتبر التقويم بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية، حيث تمكن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها بعد ذلك. فالتقويم يلعب دورا كبيرا في التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها مما يسهل تداركها والعمل الفوري على حلها.[3]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية:

1–الأهداف العامة للتنمية المحلية:

أ– أهداف اقتصادية:

– زيادة الدخل القومي

[1] وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية**، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، 2009، ص49.

[2] سفيان ريميلاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر** – حالة بلدية الجزائر الوسطى– مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص50.

[3] محمد خشمون، مرجع سابق، ص ص 104-105.

- التوزيع العادل للثروات.[1]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، ودون تمركزها في العاصمة أوفي مراكز الجذب السكاني.

- تحقيق الدعم والمساندة مع أفراد المجتمع لبرامج الإنعاش الاقتصادي يرفع مستوى سلوكهم الاجتماعي لدفع عجلة التنمية.[2]

ب- أهداف اجتماعية:

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف غلى المناطق الحضارية.

- تحقيق رفاهية الإنسان على المستوى المحلي خاصة في مجال السكن، الصحة، التشغيل، إضافة لزيادة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي.

ج- أهداف ثقافية:

- إحياء النشاطات والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى الاهتمام بالإطارات الفنية.

- خلق الرأي العام الذي يؤمن بعملية التحول والتغيير، على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح.[3]

- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار.

---

[1] محمد بلخير، **مقومات وأساسيات التنمية المحلية**، مجلة آفاق علمية، ع1، 2008، ص224.

[2] عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية** بولاية خنشلة دراسة حالة (بلدية قايس وبلدية الرميلة)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008، ص23.

[3] محمد سعودي، **أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص23.

2- أهداف التنمية المحلية على مستوى البلدية:

- لا ينحصر هدف التنمية على مستوى البلدية في إتباع الجانب المادي لمواطني البلدية فقط، بل هو أوسع من ذلك، حيث يهدف إلى ضمان حياة كريمة للإنسان وإخراجه من المعاناة بكل أشكالها إلى حياة أفضل يشعر فيها المواطن حاضرا ومستقبلا بالاطمئنان الكامل.[1] كما تتمثل أهداف التنمية المحلية على مستوى البلدية في:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، يضمن تحقيق العدالة فها، وترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.[2]

- تحسين ظروف وحياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.[3]

- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزويد بالماء الصالح للشرب، الإنارة العمومية ...الخ)

- ضمان مشاركة المواطن في العمل الجماعي الجاد والايجابي في إقليمه.[4]

- محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع.[5]

3- دور البلدية التنموي في ظل قانون 11- 10

جرى التعديل في قانون البلدية لمعالجة جملة من الاختلالات وتضمن لأول مرة صلاحيات ذات أهمية تتفق بالتنمية المحلية وهي الخاصة بالتنمية المستدامة التي تمثل الحد الأقصى للاهتمام بالتنمية وهو ما تضمنه

---

[1] يوسف سلاوي، **التنمية في إطار الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2012،ص13.

[2] كريم يرقى، **دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010،ص11.

[3] رنية رابح أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية(دراسة ميدانية ولاية سكيكدة)**،مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، معهد علم الاجتماع،سنة1990، ص 18-19

[4] ميمون الطاهر، **مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات(دراسة بعض التجارب الدولية)،يومي 17و18ماي2010،جامعة سعد دحلب، البليدة، ص3.

[5] أمينة عثماني وزليخة فرطاس، **الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم السياسية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 34.

الباب الثاني من القسم الأول للقانون11- 10 في المواد 103إلى124.إضافة إلى مواد أخرى ذات صلة بالتنمية مثل المتعلقة بالمصالح البلدية العمومية وغيرها نورد بعضها فيما يلي:[1]

أ- **في مجال التهيئة والتنمية:** تتولى البلدية إعداد مخططها التنموي القصير، المتوسط وطويل المدى، الموافق لعمدة المجلس الشعبي البلدي، حيث تصادق عليه بموجب مداولة، وتعمل على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا بالتنسيق مع مخطط الولاية وأهداف المخطط الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المستدامة، كما تشارك البلدية في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية بموجب الآراء التي تبديها بشأن المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وهذا ما تناولته كل من المواد 110، 109، 108، 107 من قانون 11- 10.[2]

ب- **في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** تلعب البلدية دورا هاما في مراقبة تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة البناءات للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وذلك باشتراط المرافقة المسبقة للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الأضرار بالبيئة، إضافة إلى حماية التراث العمراني بالعمل على المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية، كذلك حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية والشوارع وكافة الفضاءات المتواجدة داخل الإقليم البلدي، وهذا طبقا للمواد 120، 114، 90 من قانون11- 10.[3]

ج- في مجال التربية والحماية الاجتماعية والنشاطات الثقافية: تعتبر المادة 122من قانون البلدية11- 10 من أطول المواد، حيث نصت على هذا المجال وجاء فيها "تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد:

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.
- نجاز وتسيير المطاعم المدرسية، والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.

غير انه يمكن للبلديات في حدود امكانياتها القيام بما يلي:

---

[1] قادري محمد الطاهر، **قراءة لأهم مراحل المسيرة التنموية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الثالث، جوان 2009،كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة، ص 319-320.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2011،العدد 37،الصادرة في 03جويلية2011.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق .

- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.

تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.[1]

د- النظافة وحفظ الصحة والطرقات: تتكفل البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة بتوزيع المياه الصالحة للشرب، كذلك صرف معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية كما تتكفل بمكافحة ناقلات الامراض المعدية، نظافة الاغذية والاماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، كما تقوم بصيانة طرقات البلدية واشارات المرور التابعة لطرقاتها، كما تتكفل البلدية ايضا بمجال تحسين الاطار المعيشي للمواطن وفي حدود امكانياتها، تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري، كما تساهم في صيانة فضاءات الترقية والشواطئ كما تساهم في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الافضل لها.وهذا ما اشارت اليه كل من المواد 123، 112، 124 منقانون 11- 10.[2]

- مايلاحظ ان هذه الصلاحيات المختلفة أنما لها مردود بصفة مباشرة على التنمية خدمة المواطن.[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2011،العدد 37.

[2] المرجع نفسه.

[3] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، حسبور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، الطبعة الاولى سنة 2012، ص204.

خـــــلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن أن نستخلص أهم الاستنتاجات المتمثلة في:

4- ممارسة البلدية للمهام والصلاحيات المسندة لها تتطلب جهاز إداري ذو كفاءة وخبرة يعتب على الكيفيات والأساليب الحديثة في الاتصال عند تقديم الخدمات.

5- ضرورة تمتع البلدية بالاستقلال المالي والإداري من اجل تيسير الأمور لها في تسيير شؤونها المحلية مما يسمح لها بتحقيق النجاح في مشاريعها المجسدة.

6- دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ذو علاقة وطيدة بالتمويل المحلي حيث كلما كان التمويل المحلي كبير كلما كان دور البلدية فعال في تحقيق التنمية المحلية وكلما كان التمويل ضعيف نتيجة طغيان التبعية الخارجية كلما فشلت البلدية في المهام المسندة لها.

7- الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية التي تعاني منها البلاد نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية أثرت بشكل كبير على ميزانية الدولة مما انعكس سلبا على ميزانية البلديات وبالتالي فإنها عرقلت مسار التنمية المحلية نتيجة اعتمادها بشكل كبير على التمويل المركزي.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية ببلدية خليل

تمـــــهيد:

إن ما ميز المالية المحلية هو ظاهرة تزايد النفقات مقابل النقص الكمي والنوعي للإيرادات، إذ أصحت البلديات الجزائرية تفكر في كيفية تغطية هذه النفقات دون الاهتمام الجدي بتطوير وتحسين الموارد المتاحة أو البحث عن مصادر إضافية لتغطية هذه النفقات، لذا نجد اغلب بلديات القطر الوطني تعاني من صعوبات مالية والمترجمة في العجز الدائم، الأمر الذي فرض على اغلبها الاتكال على الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة، هذا الواقع كان نتيجة لتراكم جملة من الأسباب والصعوبات أصبحت اليوم تفرض نفسها كدافع يجبر المسئولين والمتخصصين على مراجعة نظام تسيير الجماعات المحلية ككل، وتشخيص الواقع تشخيصا علميا دقيقا.

وبناء على ذلك وعلى ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل تقديم دراسة تطبيقية لواقع بلدية خليل فيما يخص استغلال الأموال الموضوعة تحت تصرفها ومدى مردوديتها وكفايتها في تغطية مختلف نفقاتها وذلك من خلال تقديم تحليل لميزانية البلدية(قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار).

المطلب الأول: بطاقة فنية عن البلدية

الفرع الأول لمحة تاريخية :

يعود اسم البلدية إلى اسم (خَليل) وهو من أصول تركية عاش في المنطقة خلال الحكم العثماني للجزائر الممتد من أوائل القرن 16 حتى النصف الأول للقرن 19 وقد حملت بلدية خليل عدة أسماء منها عين الترك:

خلال العهد العثماني، سيطر الأتراك على كل الثروات ومصادرها مثل المزارع والمطاحن ومخازن الحبوب وأيضا على الينابيع والعيون والآبار وكانت تسمى بأسمائهم فيقال /عين ألتركي ومع مرور الوقت تغير اللفظ تسهيلا لنطقه وتَحَول إلى عين الترك دافوست: هي التسمية الفرنسية القديمة لخليل.

الموقع والمساحة:

-تقع بلدية خليل في الشمال الشرقي ولاية برج بوعر يرج، تبعد عن مقر الولاية بحوالي 25 كلم، يحده:

-شرقا بلدية عين تاغروت غربا بلدية زمورة

-شمالا بلدية بني وسين (ولاية سطيف) جنوبا بلدية بئر قاصد علي

-تتربع البلدية على مساحة تقدر بحوالي.19 كلم 2 وبالتالي فهي تعتبر من أكبر بلديات الولاية.

التضاريس: تعتبر بلدية خليل منطقة جبلية، جبال عقار والواطية وقرت كما تعد أراضيها أراضي فلاحيه.

المناخ:

أمّا مناخها فهو مناخ قاري شبه جاف حيث يتميز فصل الشتاء بالبرد الشديد ويكون الصيف جافا وحارا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية خليل

قد حاولنا تقديم بلدية خليل من حيث التنظيم فنجد الأمانة العامة، ومصالح البلدية التي سنقوم بشرح مهامها بناء على الشكل أدناه.

الفرع الأول: تسيير الأمانة العامة من طرف الأمين العام الذي يمارس صلاحياته كما نصت عليه المادة119 من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 20 فبراير1991 على ما يلي:

يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي:

- جميع مسائل الإدارة العامة.

- القيام بإعدادات المجلس الشعبي البلدي.
- القيام بتنفيذ المداولات.
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أومن اجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة.
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتنفيذية والتنسيق بينها ورقابتها.
- ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.

الفرع الثاني مصالح البلدية:

تتكون البلدية من أمانة عامة تشرف على عدة مصالح تنشأ طبقا للحاجة إليها، وإذ كان قرار وزارة الداخلية رقم 6729 المؤرخ في 11 اكتوبر1981 المتعلق بالتنظيم الإداري للبلدية يضع هيكلا تنظيميا نموذجيا تتبعه جميع بلديات الوطن فان الوضع قد تغير مع صدور القانون11/10 المتعلق بالبلدية الذي نص في مادتيه 126 و127 على أن التنظيم الإداري لكل بلدية يتغير بحسب حجمها والمهام المسندة إليها، وبذلك زال التنظيم النموذجي الموحد.

وعليه سنكتفي هنا بالتطرق للتنظيم كما عايناه ميدانيا وتوضيح مهام المصالح مثلما هي في الواقع.

- **مصلحة المالية:** تتكفل بتحصيل الإيرادات، تحميل النفقات، مخالصة العمال والقيام بعمليات المحاسبة على مستوى البلدية.
- **مصلحة المستخدمين:** تتكفل هذه المصلحة بمتابعة الحياة المهنية للمستخدمين بالبلدية الإداريين منهم والتقنيين، وذلك فيما يخص التنقيط، التأخيرات، الغياب، العطل، الترقيات، منح الوثائق والشهادات المطلوبة كشهادة العمل.
- **مصلحة المنازعات والشؤون الاجتماعية:** تتكفل هذه المصلحة بالإشراف القانوني على إبرام العقود الإدارية ومتابعة نزاعات البلدية مع غيرها من أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين.
- **مصلحة التنظيم والشؤون العامة:** تتكفل باتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة للحفاظ على نظافة البلدية وتنظيم النقل والمرور على مستوى إقليمها وكذا تكوين شبابها الراغبين في التكوين مهنيا وإدماجهم في الشغل.
- **مصلحة العمليات التقنية:** تتكفل بالدراسات التقنية والمعمارية لمشاريع البلدية كتحديد الطرقات، إنشاء قنوات المياه وقنوات الصرف الصحي.

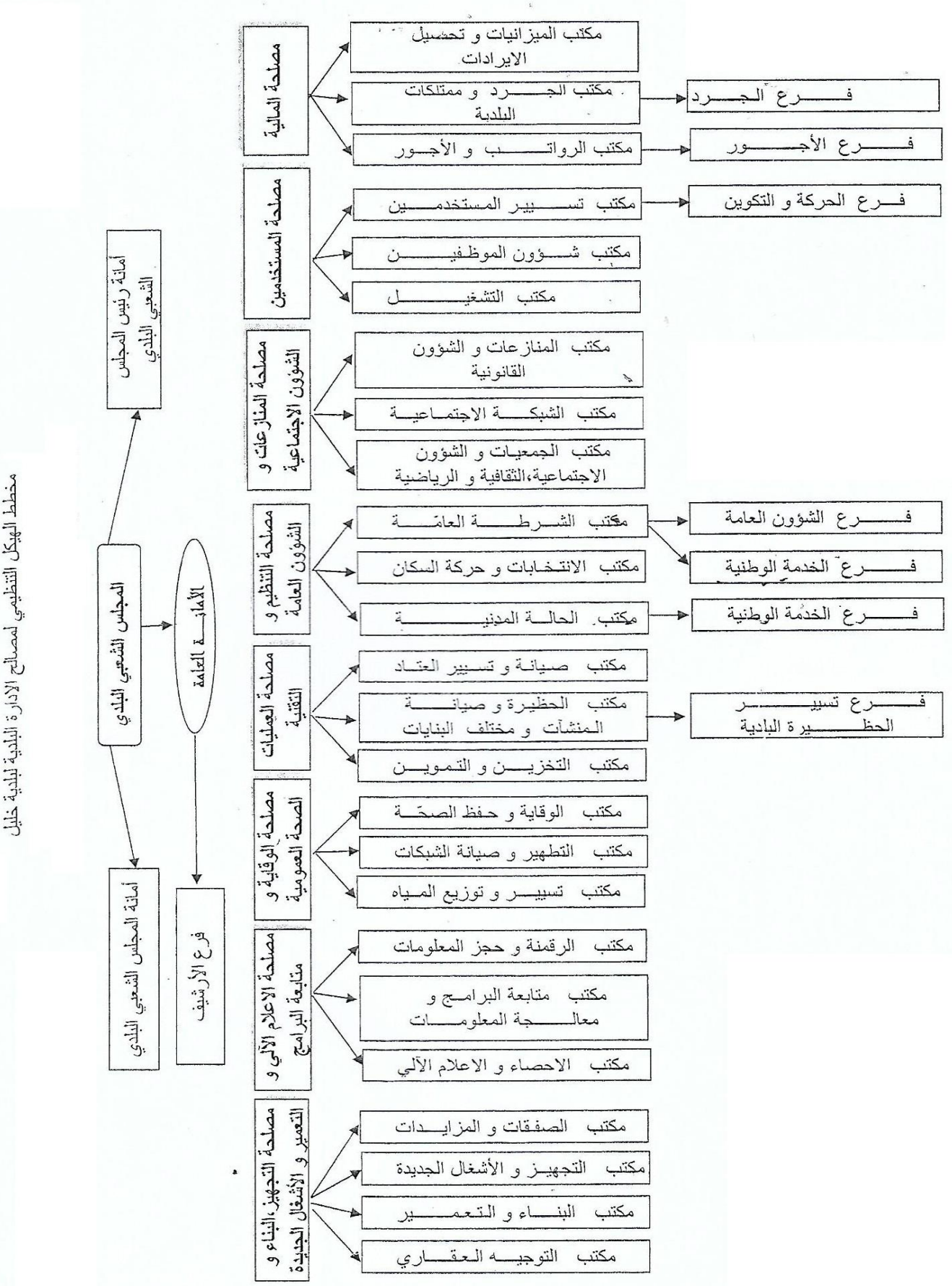
مخطط الهيكل التنظيمي لمصالح الادارة البلدية لبلدية خليل
أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي
المجلس الشعبي البلدي
الأمانة العامة
أمانة المجلس الشعبي البلدي
فرع الأرشيف
مصلحة المالية
مكتب الميزانيات و تحصيل الايرادات
مكتب الجرد و ممتلكات البلدية
فرع الجرد
مكتب الرواتب و الأجور
فرع الأجور
مصلحة المستخدمين
مكتب تسيير المستخدمين
فرع الحركة و التكوين
مكتب شؤون الموظفين
مكتب التشغيل
مصلحة المنازعات و الشؤون الاجتماعية
مكتب المنازعات و الشؤون القانونية
مكتب الشبكة الاجتماعية
مكتب الجمعيات و الشؤون الاجتماعية،الثقافية و الرياضية
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
مكتب الشرطة العامة
فرع الشؤون العامة
فرع الخدمة الوطنية
مكتب الانتخابات و حركة السكان
مكتب الحالة المدنية
فرع الخدمة الوطنية
مصلحة العمليات التقنية
مكتب صيانة و تسيير العتاد
مكتب الحظيرة و صيانة المنشآت و مختلف البنايات
فرع تسيير الحظيرة البلدية
مكتب التخزين و التموين
مصلحة الوقاية و الصحة العمومية
مكتب الوقاية و حفظ الصحة
مكتب التطهير و صيانة الشبكات
مكتب تسيير و توزيع المياه
مصلحة الاعلام الآلي و متابعة البرامج
مكتب الرقمنة و حجز المعلومات
مكتب متابعة البرامج و معالجة المعلومات
مكتب الاحصاء و الاعلام الآلي
مصلحة التجهيز،البناء و التعمير و الأشغال الجديدة
مكتب الصفقات و المزايدات
مكتب التجهيز و الأشغال الجديدة
مكتب البناء و التعمير
مكتب التوجيه العقاري

المبحث الثاني: الموارد المالية لبلدية خليل

تساهم البلدية في تجسيد التنمية المحلية من خلال مساعدة ودعم المشاريع التنموية والاستثمارات المقامة على مستواها ,وهذا باستعمال الموارد المالية المحلية (التمويل الذاتي) والموارد الخارجية من إعانات ومساعدات سواء في إعانات الدولة المتمثلة في المخططات البلدية للتنمية pcd أو اعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية fccl أو مساعدات الولاية

المطلب الأول: تحليل قسم التجهيز

1 :تحليل ايرادات قسم التجهيز .

تشكل إيرادات التجهيز المنهاج الحقيقي والفعال لدعم حركة التنمية عبر تراب البلدية نضرا لارتباطها أساسا:

-الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

-الاعانات المقدمة من طرف الدولة أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية أو الولاية

-الفائض المؤجل -التنازل عن العقارات -الارث والتعويضات

وللإشارة فان تحليلنا سيكون مرتبط أساسا بالاقتطاعات والإعانات نضرا لأهميتها في ايرادات التجهيز للبلدية

أ-تطور ايرادات التجهيز

جدول رقم 14تطور إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018

السنوات	إيرادات التجهيز
2015	175822997
2016	167531159
2017	141237250
2018	201614729

المصدر: حسابات ميزانية بلدية خليل من 2015 إلى 2018 المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل رقم5:رسم بياني يوضح تطور ايرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018 الوحدة دج

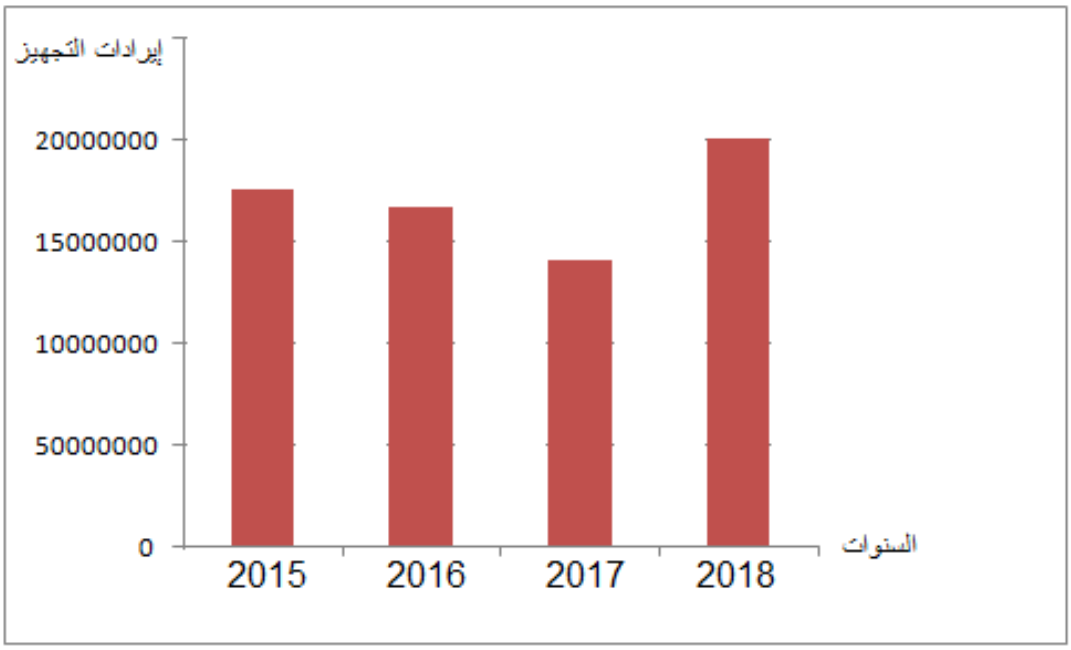

ألمصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم

يتضح لنا من الجدول والشكل البياني أن إيرادات التجهيز هي الأخرى تعرف انخفاضا من سنة 2015 إلى 2017 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الإيرادات الجباية للبلدية وهوما أدى إلى انخفاض نسبة الاقتطاع

(البرامج الذاتية) بالإضافة إلى تراجع إعانات الدولة الموجهة للبلدية نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014. وفي سنة 2018 عرفت إيرادات التجهيز ارتفاعا وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الإيرادات الجباية للبلدية وهوما أدى إلى ارتفاع نسبة الاقتطاع بالإضافة إلى تزايد إعانات الدولة الموجهة للبلدية

ب–نسبة مساهمات اعانات الدولة ,الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في ايرادات التجهيز

الجدول رقم15:نسبة مساهمات إعانات الدولة، الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018 الوحدة دج

السنوات	إيرادات التجهيز	اعاناتPCD		إعاناتFCCL		إعانات الولاية	
		المبلغ	%النسبة	المبلغ	%النسبة	المبلغ	%النسبة
2015	175822997	46603788	27	4000000	2.3	11834667	6.73
2016	167531159	27407086	16	3000000	1.8	3043789	1.82
2017	141237250	19650719	14	987831	0.7	/	/
2018	201614729	104086124	52	6265113	3	10602468	5

المصدر: حسابات ميزانية بلدية خليل من 2015 إلى 2018 المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل رقم 6:يوضح مساهمات اعانات الدولة ,الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في ايرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018 الوحدة د ج

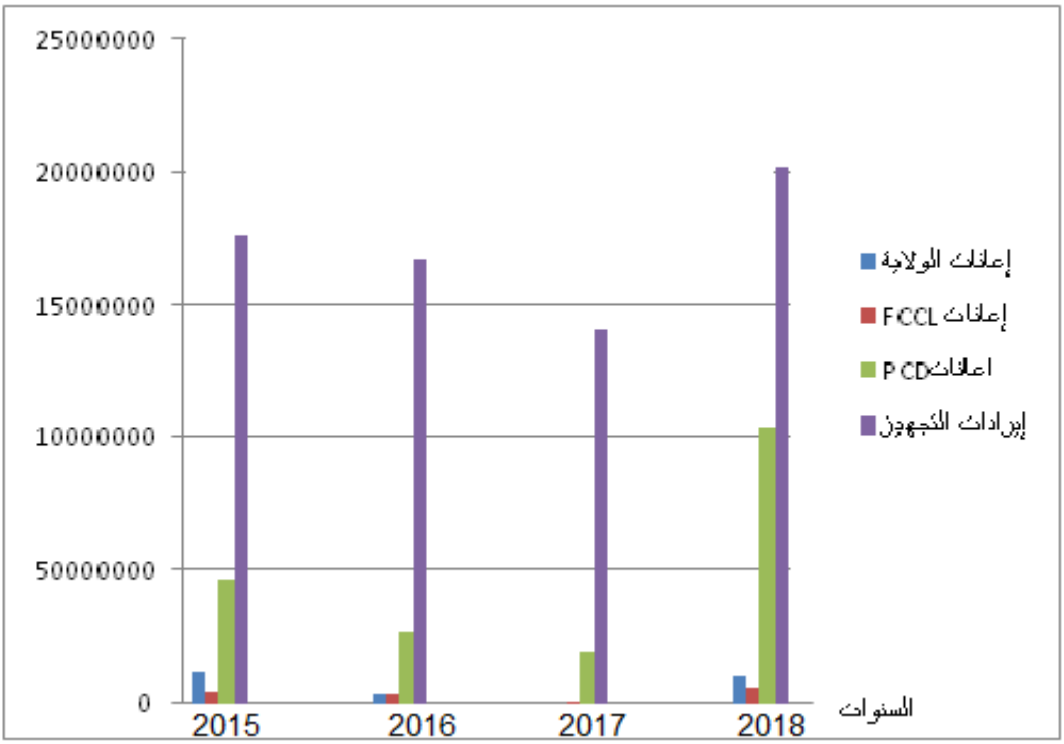

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم ..

يتضح من الجدول والشكل السابق ان اعانات الدولة الممثلة في مخططات البلدية للتنمية pcdتشكل الممون الرئيسي لمشاريع التجهيز على مستوى البلدية حيث تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لجملة مشاريع التجهيز وبنسب متفاوتة خلال الفترة 2015-2018 ويرجع التذبذب الحاصل في هذا النوع من المصادر إلى حجم ونوعية المشاريع المقدمة أو المقترحة من طرف البلدية .

أما فيما يخص الاعانات الممنوحة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية fccl فهي ضعيفة مقارنة بإعانات الدولة ,وهذا راجع إلى طبيعة الصندوق

وفيما يخص الاعانات المقدمة من طرف الولاية هي الاخرى أيضا ضعيفة لأن الولاية تقدم المشاريع الضرورية فقط .

ج–نسبة مساهمة الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

جدول رقم 16:نسبة مساهمة الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

في تمويل إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى2018

السنوات	إيرادات التجهيز	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	
		المبلغ	النسبة%
2015	175822997	40470186	23
2016	167531159	38025686	22.5
2017	141237250	9866187	7
2018	201614729	11744622	5.8

شكل رقم 7:يوضح رقم 15:نسبة مساهمة الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

في تمويل إيرادات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى2018

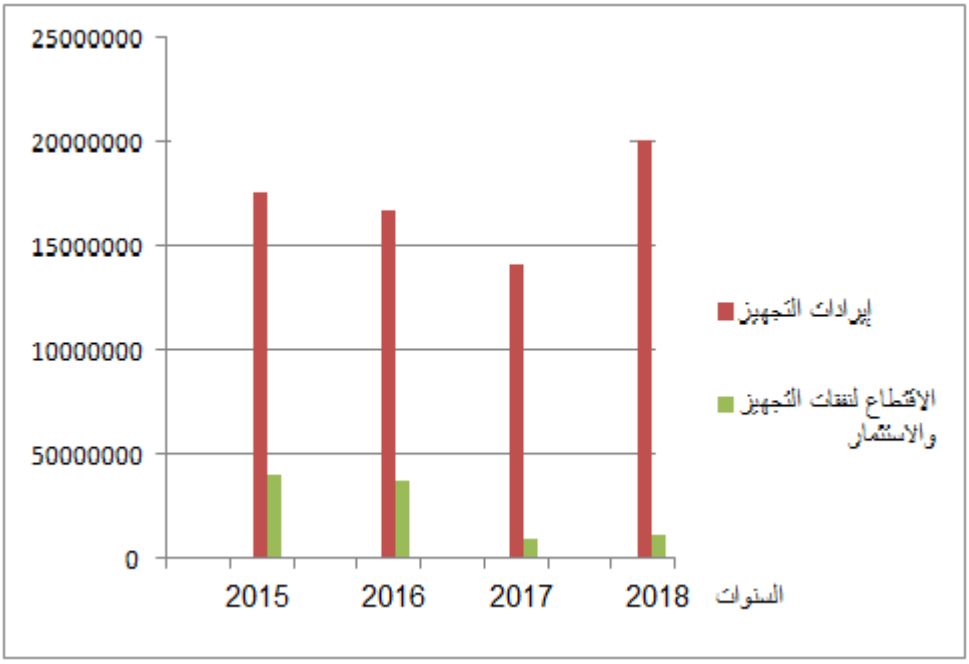

بالنظر إلى الشكل البياني والبيانات المبينة في الجدول يتضح أن بلدية خليل تخصص نسبة قليلة من الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار لتمويل ايرادات التجهيز حيث قاربت وهي نسبة ضعيفة تعبر عن عدم التسيير الرشيد للبلدية في هذا الجانب حيث أنها لا تعتمد على مواردها الذاتية بل تعتمد على اعانات الدولة في جانب التجهيز .

د–نسبة مساهمة باقي الايرادات في تمويل ايرادات التجهيز

جدول رقم 17:نسبة مساهمة باقي الإيرادات في تمويل إيرادات التجهيز

لبلدية خليل من2015 إلى 2018

السنوات	إيرادات التجهيز	الفائض المرحل	
		المبلغ	النسبة%
2015	175822997	729143354	41.5
2016	167531159	95154596	56.8
2017	141237250	110768511	78.4
2018	201614729	68916401	34

شكل رقم 8:نسبة مساهمة باقي الايرادات في تمويل ايرادات التجهيز

لبلدية خليل من2015 إلى 2018

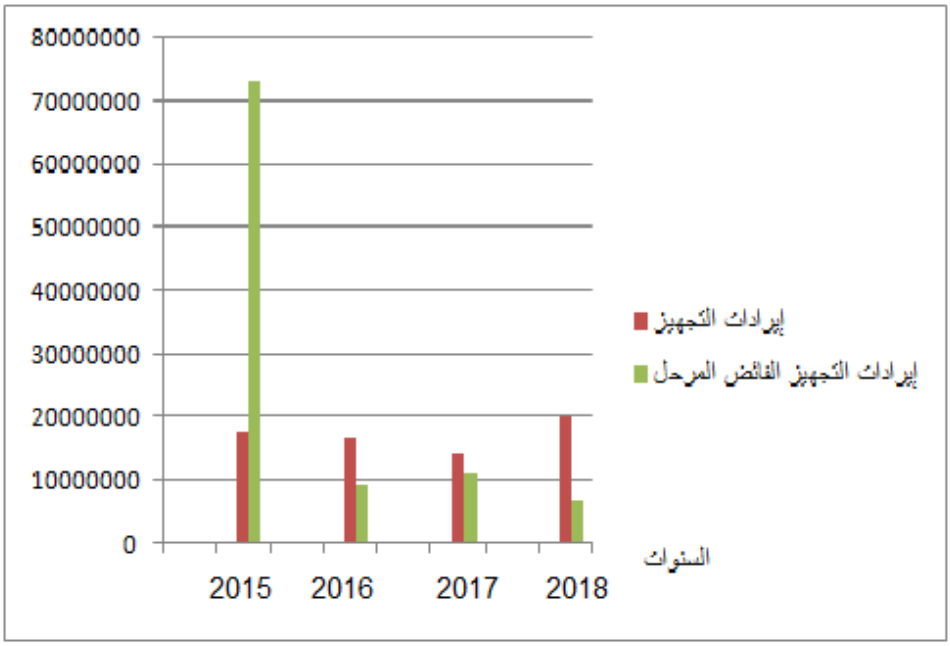

من خلال الجدول والشكل البياني يتضح لنا أن حصة الايرادات العائدة من الفائض المرحل مرتفعة والتي تمثل اعانات واقتطاعات السنوات السابقة الغير مستهلكة وبالتالي هي موارد غير مستغلة أي فرص ضائعة بمعنى آخر هناك تأخر في انجاز المشاريع لسنوات سابقة على مستوى البلدية

ه–تطور نفقات التجهيز

جدول رقم 18:تطور نفقات التجهيز لبلدية خليل من 2015 إلى 2018

السنوات	نفقات التجهيز
2015	80668401
2016	56762647
2017	172356849
2018	137308075

المطلب الثاني: مقارنة ما بين البلديات فيما يخص نفقات التجهيز

جدول رقم 19: مقارنة ما بين البلديات فيما يخص نفقات التجهيز

سنة 2018	خليل	سيدي امبارك	عين تاغروت	أولاد دحمان
نفقات التجهيز دج	263635383	172579389	158517534	5798512

شكل 9: مقارنة ما بين البلديات فيما يخص نفقات التجهيز.

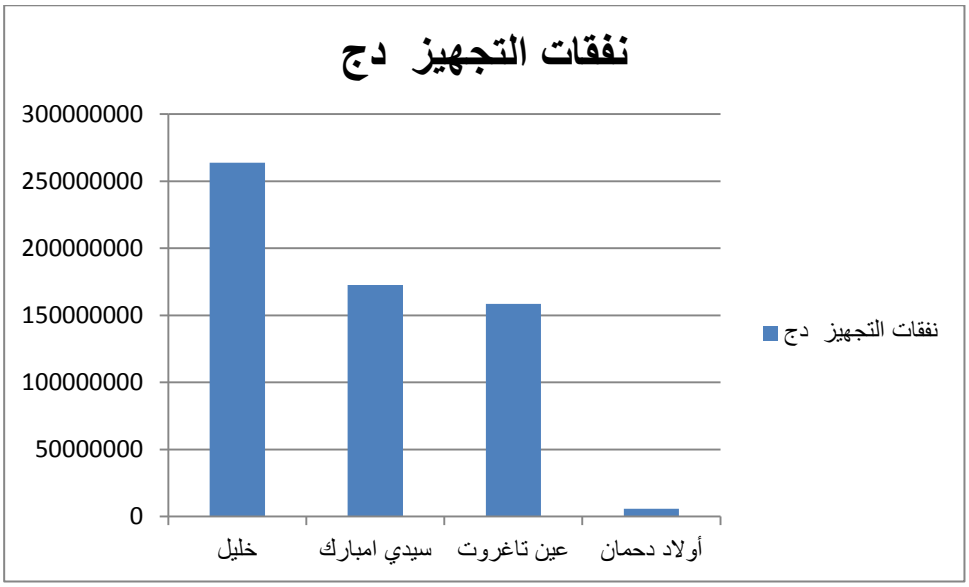

المصدر: الرقابة المالية لدائرة بئر قاصد علي

حسب الرسم البياني أنه مجموع نفقات التجهيز لبلدية خليل أكبر من باقي البلديات وهذا بسبب عدة عوامل منها الكثافة السكانية حيث تعتبر ثالث بلدية من حيث المساحة في الولاية وكذا أيضا لما تحتويه من مناطق نائية تحتاج إلى برامج تنموية لفك العزلة عن هذه المناطق ,كما تأتي في المرتبة الثانية بلدية سيدي مبارك وعين تاغروت وأيضا لما تحتويه من مناطق ضل تستدعي تستدعي القيام بعدة مشاريع من شأنها تشجيع التنمية المحلية

كما نلاحظ في بلدية أولاد دحمان أن مبلغ قسم التجهيز أقل بكثير من نفقات بلديات (خليل ,سيدي مبارك)ومنه نتج عنه نقص التنمية في هذه البلدية .

المطلب الثالث:مراحل اعداد مشروع تجهيز

الفرع الأول:مرحلة دراسة واعداد المشروع

1-مرحلة بداية المشروع

مثال :اصلاح الطريق الرابط بين القطار –الخربة سنة 2017

من اجل انجاز هذا المشروع تم دراسة نضج المشروع عن طريق الهيئات التقنية المعنية والتي هي :مديرية الاشغال العمومية من أجل دراسة هذا المشروع تم مراعاة عدة نقاط وعوامل أهمها :

-تسمية المشروع.

-تفصيل هيكلة المشروع.

-التقدير الزمني لانطلاق المشروع.

-تكلفة الدراسة .

-كيفية سداد تكلفة الدراسة المنجزة.

-الاعتمادات المتوقع استهلاكها.

-عدد السكان المعنيين بالمشروع.

-عدد مناصب الشغل المؤقتة.

-تحديد الموقع (قرية الخربة –بلدية خليل)

-تكلفة المشروع المتوقعة.

بعدما تم دراسة النضج للمشروع ,تم اعداد بطاقة فنية للمشروع .

2 –اعداد بطاقة فنية تقنية للمشروع.

على ضوء معطيات المصالح التقنية (مديرية الاشغال العمومية) تم اعداد بطاقة فنية للمشروع ,حيث استدعى المشروع لعدة أشغال منها .

-كرب سطح الطريق مع كل المستلزمات .

-استدراك مستوى الطريق بالخرسانة المزفتة .

-انجازالطبقة القاعدية بحصى المحجرة.

-الرش بالزفت الأولي .

-التكسية بالخرسانة المزفتة.

-انجاز مجاري المياه بالخرسانة خفيفة التسليح مع كل المستلزمات .

-فتح مجاري المياه الجانبية .

وهكذا قد تم طلب تسجيل هذا المشروع من طرف رئيس البلدية لدى مصالح الولاية لتشغيل هذا البرنامج في مخططات البلدية للتنمية .

القطار –الخربة

الفرع الثاني : تنفيذ المشروع

1–تسجيل المشروع :

بعد طلب تسجيل المشروع تم منح رخصة البرنامج من طرف واتلي الولاية في ايطار مخططات البلدية للتنمية لفائدة بلدية خليل لانجاز مشروع (اصلاح الطريق الرابط بين القطار الخربة)حيث تقدر قيمة ترخيصها 30000000 د ج

وبعد ذالك يتم التكفل به من طرف المراقب ويليه اعداد دفتر الشروط الخاص بصفقة المشروع

2-ابرام ومنح صفقة المشروع

بعد اعداد دفتر الشروط تم الاعلان عن استشارة رقم 2018/03 بتاريخ 2018/5/13 واشهارها في الادارات العمومية في مقر البلدية والموقع الرسمي للولاية ,تم سحب ثلاثة دفاتر شروط من طرف ثلاثة مقاولين بتاريخ 2018/06/03 تم استقبال 3 ملفات للمترشحين

وبعد تحليل وتقييم العروض تم اسناد العملية للمتعامل الاقل عرض (بن يحي الصغير مؤهل تقنيا وماليا)بمبلغ قدر ب27562780 د ج

الخاتمة

من خلال الدراسة لموضوع ميزانية البلدية ودورها في التنمية تم التوصل إلى ان عملية التنمية المحلية تستأثر باهتمام خاص من طرف الدولة، حيث يدخل ضمن اولوياتها وكذلك الجماعات المحلية على حد سواء، حيث تمثل الجماعات المحلية المحرك الاساسي لعجلة التنمية، كونها تمثل حلقة ربط بين السلطة العليا للبلاد والشعب، وتعمل في اطار نظام اداري محلي قائم على قواعد اللامركزية الادارية وصارت ضرورة واولوية لا مفرمنها وليست خيارا.

فرغم منح الدولة الاستقلالية للجماعات المحلية والبلديات بالتحديد، فإن هذه الحريات في التصرف بقيت عديمة الجدوى كون الاستقلالية في التسيير تقتضي استقلالية مالية وهما حلان متكاملان، الامر الذي لم يتحقق فيما ادى إلى عجز الميزانية للكثير من البلديات وعن التكفل بالمهام والمسؤوليات التي اوكلت لها وعلى راسها التنمية المحلية فالتحدي المطروح في مجال التنمية المحلية هو ضبط الموارد المالية واستغلالها استغلالا رشيدا.

لكن التشريع للجماعات المحلية في مجال التنمية لا يكفي، فكان لزاما على الدولة توفير جوانب أخرى لا تقل أهمية ، بل تعتبر حاسمة كالجوانب المؤسساتية وتوزيع الصلاحيات والتنظيم الاقليمي وأنماط التسيير والموارد البشرية والتكوين وغيرها والتي تستدعي اعمالا يجب ادراجها ضمن مقارنة شاملة تتكفل بشكل فعال لمدى تشابكها وترابطها المتبادل.

فحاجة البلدية اذن إلى موارد مالية امر جوهري وضرورة ملحة تفرضها طبيعة المهام والصلاحيات التي تمارسها والتي تدرجها في الميزانية التي تعتبر مرآة تعكس الخطة المالية والتنموية المنتهجة من قبلها، اذن وبسبب العجز في مواردها تتوجه إلى طلب المساعدة الدولية او الولائية او عن طريق البحث عن موارد مالية اخرى.

لذى فعلى البلدية ان تبذل كامل عنايتها للحفاظ على مواردها المالية وتطورها وأن تعمل جادة على تنفيذ ميزانيتها برشادة وعقلانية لتكون بذلك وسيلة فعالة لتحقيق برامجها التنموية ولتفادي الاختلالات المالية التي من الممكن ان تكون عرضة لها.

فمن خلال الدراسة لهذا الموضوع فإن البلديات تعاني جملة من العراقيل والصعوبات التي تختلف وتتنوع من حيث مجالها وآثارها، الأمر الذي جعل طرق تسيير واستغلال موارد هذه البلديات لا تصل إلى تحقيق النتائج الموجودة والاستجابة لمتطلبات المواطنين وتحسين خدمات المرافق المقدمة لهم ومنها:

- الرقابة الادارية والمالية على أعمال البلديات في أشد صورتها وأن التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي باعتبارها القاعدة اللامركزية فهي تبقى نسبية وخاضعة للرقابة.
- الاعتمادات التي تخصص لمشروعات التنمية.
- احتكار الدولة للنظام الجبائي وعاء تحصيلا.
- تزايد النفقات مع تزايد حاجيات ومتطلبات المواطنين.
- عدم ترشيد نفقات البلدية وعدم التزام المسؤولين المحليين عند قيامهم بعملية الانفاق بالتقيد بالاعتمادات المالية المفتوحة.

اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تم إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث أن نفقات التجهيز عبارة عن استثمارات عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي مخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، من أهم مميزاتها:استثمارية ،انتاجية ونشيطية وحيوية.
- **الفرضية الثانية:** من خلال دراسة الجانب النظري وجدنا أن أنواع المخططات التنموية المحلية: المخطط القطاعي للتنمية، المخطط البلدي للتنمية، ومنه تم التوصل إلى نفي الفرضية الثانية.
- **الفرضية الثالثة:** تم التوصل إلى الحكم بنفي الفرضية الثالثة، وهذا لتناولها مفهوم التنمية بشكل عام بينما التنمية المحلية هي العملية التي يتم بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.
- **الفرضية الرابعة:** من خلال دراسة الجانب التطبيقي، تم إثبات صحة الفرضية الرابعة وذلك من خلال قدرة بلدية خليل التي تعتبر نموذج دراستنا في رفع تحدي التنمية المحلية وهذا من خلال برامج تنموية مستقبلية.

نتائج الدراسة:

- عدم التسيير الرشيد للبلدية من ناحية تخصيص نسبة قليلة من الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار لتمويل إيرادات التجهيز مما يدل علة عدم اعتمادها على مواردها الذاتية بل على إعانات الدولة.

- الإعانات الممنوحة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية لبلدية خليل ضعيفة.
- المخطط البلدي للتنمية pcd تشكل الممول الأساسي لمشاريع التجهيز على مستوى بلدية خليل.
- تتميز بلدية خليل بارتفاع مجموع نفقات التجهيز وهذا بسبب عدة عوامل منها: الكثافة السكانية، المناطق النائية.
- مشروع إصلاح الطريق الرابط بين القطار – الخربة 2017 من بين الخطط والبرامج التنموية لبلدية خليل.
- تحديد مختلف الآليات التي تؤثر في التنمية المحلية.

الاقتـــراحات:

في الختام محاولة إعطاء جملة من الاقتراحات والتي نرجوا أن تكون ذات فائدة ووسيلة معالجة من شأنها معالجة العوائق التي تقف عثرة في تحريك وبلوغ أهداف التنمية على مستوى البلدية ومنها:

- تطبيق برامج التجهيز وبرامج الموافقة المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.
- تأمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها (تحديد الجباية المحلية وإصلاح مداخيل الأملاك).
- تبني كل الآفاق والتطلعات التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية وتعزيز التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل.
- بث روح الديمقراطية ورفع الوعي الجماعي الهادف للمجتمع عامة والمسؤولين خاصة.
- ضمان ترقية الاستثمارات وتشجيع ومساعدة المستثمرين لتنفيذ مشاريعهم وهذا تدعيما للاستثمار المحلي.
- تشجيع كل مبادرة تهدف للترقية العقارية على مستوى البلدية وإنشاء المؤسسات العقارية ودعم التعاونيات العقارية.

يمكن القول في الأخير أنه على المنتجين المحليين الاطلاع على القوانين ودراسة العوائق والتعرف على الإمكانيات البلدية وهذا بمعية الأمين العام ورؤساء مختلف المصالح قبل الشروع في أي عمل خارجي لأنه إذا صلحت البلدية داخليا في تنظيمها وتسييرها فإنها تملك قدرا واسعا من النجاح خارجيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أمينة عثماني وزليخة فرطاس، **الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم السياسية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

ج ج د ش، مرسوم **تنفيذي 73-135المؤرخ في 09-08-1973**،**والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات**، الجريدة الرسمية، العدد67،(1973/08/21)، المادة 10.

ج ج د ش، **مرسوم تنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02-05-2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13-07-1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، الجريدة الرسمية، العدد 26،(03-05-2009)، المادة10.

ج ج د ش، **مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية**، الجريدة الرسمية، العدد 67،(1973/08/21)،المادة 10.

الجريدة الرسمية ، الصادرة في 15 غشت 1990،العدد35،المادة 6 من **قانون 21/90المتعلق بالمحاسبة العمومية** .

الجريدة الرسمية الصادرة في 1984/07/10، العدد 35، المادة 35 من **قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية**.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2011،العدد 37.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2011،العدد 37،الصادرة في 03جويلية2011.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، المادة 4، من **المرسوم التنفيذي رقم 98-227المؤرخ في 13يوليو1998،ي تعلق بنفقات التجهيز**.

خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، 2011 .

رشيدة بالجبل، **مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، 2019.

رنية رابح أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية(دراسة ميدانية ولاية سكيكدة)**،مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، معهد علم الاجتماع،سنة1990.

سفيان ريميلاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر** – حالة بلدية الجزائر الوسطى- مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010 .

عبد الرحمان مديني، **التنمية المحلية للبلديات الجزائرية**، دراسة إحصائية تحليلية للوضعية المالية في الفترة 1995-1999، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008 .

عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة "دراسة حالة(بلدية قايس وبلدية الرميلة)"**،رسالة ماجيستر، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة –الجزائر، 2008

عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية** بولاية خنشلة دراسة حالة (بلدية قايس وبلدية الرميلة)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008

محمد سعودي، **أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.

عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، حسبور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى سنة 2012.

فاطمة غفاري، زكريا زحوط، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص ادارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، السنة 2018 .

قادري محمد الطاهر، **قراءة لأهم مراحل المسيرة التنموية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الثالث، جوان 2009،كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة.

كريم يرقى، **دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010.

لوصيف الأخضر، أ، د، دايم بلقاسم، **مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية** ومذكرة ماستر، تخصص قانون إداري معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، سنة2017 .

محمد بلخير، **مقومات وأساسيات التنمية المحلية**، مجلة آفاق علمية، ع1، 2008 .

محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، اطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2011 .

محمد شفيق، **التنمية والمشكلات الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999 .

محمد مزاري، **اشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003 .

ميمون الطاهر، **مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات(دراسة بعض التجارب الدولية)،يومي 17و18ماي2010،جامعة سعد دحلب، البليدة .

وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، **وجيز مراقبة النفقات العمومية**، ديسمبر2007 .

وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية**، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، 2009، .

يوسف جيلالي، **الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد11، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

يوسف سلاوي، **التنمية في إطار الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Abdelouahab Benboudiaf،Repères pour la gestion des affaires de la commune ، Dar el houda، Algérie ،2014.

intitulée :-comte de gestion des opération d'investissement publics au titre du budjet d'équipement de l'état، op –Cit.

Ministère des finances .Direction générale du budget .procédures de gestion du budget de l'état ،Op Cit .

Ministère des finances ،Direction générale du budget ،Les actes des séminaires،Op Cit .

Ministère des finances ،Direction générale du budget ،procédures de gestion budget de l'état ،Algérie ،2009

Ministère des finances ،Instruction relative a la mise en œuvre des disposition de l'article 7du décret exécutif n° 17-11 du15janvier 2017 fixant les modalité de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n°302-145 intitulée :-compte de gestion des opération d'investissement public au titre du budjet d'équipement de l'tat ،N° 002 du 6 /02/2017

Ministère des finances، instruction relative a la mise en œuvre des disposition de l'article 7du décret exécutif n° 17-11 du15 janvier 2017 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spécial n°302-145.

Ministère des finances ،Instruction relative aux procédures d'exécution des dépenses d'équipements publics ،N 001du 21/01/1998 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم :1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

المصلحة المتعاقدة "
ولاية : برج بوعريريج
دائرة : بئر قاصد علي
بلدية : خليل

تقرير تقديمي

الإجراءات الشكلية

العملية: إصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الأول (بلدية خليل)

(عرض شامل لفحوى الصفقة)
من خلال هذا التقرير نعرض معايير إختيار المتعامل المتعاقد لمشروع إصلاح الطريق الرابط القطار الخربة الشطر الأول (بلدية خليل)
الممولة في إطار المخطط البلدي للتنمية
مقرر الإعانة رقم:121 بتاريخ:2018/08/05
ميزانية : **التجهيز**
المبلغ المخصص للعملية :28.343.000.00 دج
بعد اعداد دفتر الشروط و الموافقة عليه من طرف اللجنة البلدية للصفقات العمومية **بتاريخ : 2018/04/30 تم منح التأشيرة لدفتر شروط رقم: 2018/05 بتاريخ:2018/04/30 بعد رفع التحفظات تم الإعلان** عن طلب عروض وطني مفتوح بإشتراط قدرات دنيا رقم:03 /2018 بتاريخ: 2018/05/13 و تم إشهارها بجريدة **بجريدة صدى الشرق** وجريدة **COURRIER DALGERIE**باللغة الفرنسية بتاريخ 2018/05/14 .
النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOMOP رقم: 1602 بتاريخ : 2018/05/20 إلى : 2018/05/26 تاريخ أول صدور للإعلان : 2018/05/13 **بجريدة صدى الشرق** وجريدة **COURRIER DALGERIE**باللغة الفرنسية بتاريخ 2018/05/14 .
تم سحب 06..دفاتر شروط للمتعاملين: **بن يحي الصغير – بوهالي البشير – بن ناصر محمد- بن حمادي عزوز – شركة تضامن الينابك- صارل قود روت** و إيداع 06 عروض للمتعاملين: **بن يحي الصغير – بوهالي البشير – بن ناصر محمد- بن حمادي عزوز –- صارل قود منهم ظرف غير مبهم** بعد فتح الأظرفة بتاريخ: **2018/06/03** تقييم العروض بتاريخ:.**2018/06/03.**
.و بما أن دفتر الشروط ينص على إسناد العملية للمتعامل الأقل عرض من بين العروض المؤهلة **تم إسناد مشروع الصفقة الى المتعامل بن يحي الصغير** بمبلغ :**27.562.780.00** دج **مدة انجاز تقدر ب 06 أشهر** تم الإعلان عن المنح المؤقت بتاريخ:**2018/06/21** بالعربية جريدة **صدى الشرق** بتاريخ: **2018/06/21** جريدة **COURRIER DALGERIES** بالفرنسية بتاريخ : **2018/06/23** . النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOMOP رقم: 1607 بتاريخ : 2018/05/24 إلى غاية : 30 جوان 2018 خلال المدة القانونية 10 ايام **لم نتلقى اي طعن .تم** تم إعداد مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم:**100بتاريخ: 2018/08/30 للمصادقة على مشروع الصفقة تمت المصادقة عليها بتاريخ:2018/10/11 تحت رقم:255 تم إستدعاء اللجنة البلدية للصفقات العمومية بتاريخ 2018/10/25 من أجل الموافقة على مشروع الصفقة تم تأجيل الجلسة لعدم إكتمال النصاب القانوني تم إستدعاء اللجنة البلدية للصفقات العمومية للمرة الثانية بتاريخ:2018/11/05 حيث تمت الموافقة على مشروع الصفقة بعد رفع التحفظ تم منح التأشيرة بتاريخ:2018/11/05 تحت رقم:08 كما أن موضع الصفقة لم يتم الإنطلاق فيها بأي شكل من الأشكال**

أعد هذا التقرير التقديمي وفقا لأحكام المادة 19 من المرسوم الرئاسي رقم 15/247 المؤرخ في : 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام .
يرفق الإلتزام بالنفقة حيث يهدف هذا التقرير التقديمي إلى تبرير الصفقة المؤداة من جهة تطبيقا لاسيما لأحكام المادة : 44 من المرسوم الرئاسي المذكور جهة أخرى إختيار المتعامل المقبول .

المصلحة المتعاقدة :
بلدية خليل
تاريخ : 2018

عرض شامل :
طبيعة الطلب : أشغال، ٢ لوازم، خدمات.

- موضوع الطلب : طلب عرض مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا لانجاز . إصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الأول(بلدية خليل)آجال التنفيذ أو التسليم 06 اشهر
- المبلغ الإجمالي للطلب :23.162.000.00... (بدون الرسوم).
- المبلغ الإجمالي للطلب : 27.562.780.00(بإحتساب كل الرسوم).
- المبلغ الإجمالي للطلب بإحتساب كل الرسوم (بالحروف)
- سبعة وعشرون مليون وخمسمائة وإثنان وستون ألف وسبعمائة وثمانون دينار جزائري

6- ترتيـــــــــــــــــب العروض:

ترتيب المتعاملين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم و المرتبين حسب نتائج فحص العروض (ترتيبا تنازليا)	المبلغ		تعليق	
	المقترح	المصحح	التأهيل	الترتيب التنازلي
شركة تضامن الينابع	32.393.585.00	32.393.585.00	مؤهل تقنيا	3
صارل قود روت	27.755.560.00	27.755.560.00	مؤهل تقنيا	2
بن يحي الصغير	27.562.780.00	27.562.780.00	مؤهل تقنيا	1

7- التفاوض مع المتعامل الاقتصادي أو المتعاملين الاقتصاديين الذين رست عليهم الصفقة :

ملاحظة : تم إسناد العملية للمتعامل بن يحي الصغير...–مؤسســـــة الأشغال العمومية والري بمبلغ قدره : 27.562.780.00

سبعة وعشرون مليون وخمسمائة وإثنان وستون ألف وسبعمائة وثمانون دينار جزائري

- بناءا عل محضر تقييم العروض اسندت عملية إصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة بلدية خليل
  - .. للمتعامل بن يحي الصغير...–مؤسســـــة والأشغال العموميةو الري بمبلغ قدره : 27.562.780.00
  - مدة الانجاز تقدر ب:06 اشهر..
  - ذكر : – عدم وجود تفاوض

II.التمويل والقيد ألميزانياتي :

- تقيـــــــــــد نفقات هذا الطلب من ميزانية التجهيز
- مصـــدر ومراجع مقـــرر التمـــويل :
- عملية رقـــــــــــم " NE 5.591.2.263.315.18.01
- مقرر الإعانة رقـــــــــم " ...../.....
- صادر عـــــــــــن " .....
- القيد الميزانياتـــي قسم التجهيز المادة 230
- في حالة ما إذا كان التقييد على نفقات (الميزانية) التجهيـــز ، إعطاء المواصفات الضرورية :

أ - رخصـــــــــة البرنامج : برنامج رقم

- الرقـــــــــم " 121
- التاريـــــــخ "05/08/2018
- المبلغ الإجمالـــي " 28.343.000.00
- مبلغ وتاريخ إعادة التقييم عند الاقتضاء.....

ب - الالتـــــــــــــزام - إظهار :

- المبلغ الإجمالي للطلب " .27.562.780.00 دج - بالحروف سبعة وعشرون مليون وخمسمائة وإثنان وستون ألف وسبعمائة وثمانون دينار جزائري

III .العناصر المكونة لملف الالتزام من أجل تأشيرة المراقب المالي

1- بطاقـــة الالتـــــــــزام
2- مشروع صفقـــــــــــة
3- هذا التقريـــــر التقديمـــي

حرر ب:...../...../..... فـي :...03...جوان...2018

المصـــلحة المتعـــاقـــدة

1- تعليـــــــــــــــــــل الإجراء:

تم إختيار المتعامل الإقتصادي الذي رست عليه الصفقة تطبيقا لأحكام المادة 29 مـــــــــن المرسوم الرئاســـــــــي رقـــــــــــــم " 15/247 المؤرخ فـــــــي " 2015/09/16 المتضمن تنظيـــــــم الصفقات العمومية وتفويضات المرفـــــــــــق العام

2- معلومات حول إجراء الصفقة :

أجريت الصفقة خلال الفترة الممتدة من : 2018/05/03 الى غاية : 2018/06/03 .

- تاريخ المصادقة على دفتر الشروط :.2018/04/30
- اعلان عن طلب العروض مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم :03 وتم اشهاره باللغة العربية بجريدة صدى الشرق .بتاريخ:2017/05/13 وجريدة .. COURRIER DALGERIE .باللغة الفرنسية . بتاريخ .2018/05/14 النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) رقم 1602 بتاريخ .2018/05/20 الى غاية:2018/05/26
- تم سحب 06..دفاتر شروط للمتعاملين: بن يحي الصغير – بوهالي البشير – بن ناصر محمد- بن حمادي عزوز- شركة تضامن الياناك- صارل قود روت

تحديد إذا كان المتعاملين الإقتصاديين مدعون لحضور جلسة فتح الأظرفة

تم الإشارة في الإعلان عن المناقصة أن المشاركين فيه مدعون لجلسة فتح الأظرفة في التاريخ المحدد يوم :

2018/06/03 على الساعة : 14 الثانية زوالا .

- تاريخ جلسة فتـــــح الأظرفـــة بتاريخ:2018/06/03 و تقييـــم العروض بتالريخ:2018/06/03
- تاريخ إعلان عـــــــــن المنح مؤقت.2018/06/21
- المصادقة على الصفقة من لجنة الصفقات بتاريخ 2018/11/05.
- حددت النقطة الإقصائية في العرض التقني بـــ : .60 نقطة..

3- الأهليـــــــــــــــــــــة:

تحديد شروط الأهلية : المؤسسة مؤهلة في ميدان .الري و البناء و الأشغال العمومية.. وفقا لدفتر الشروط .

4- التعريف بالمتعاملين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم :

المتعاملين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم	مرجع و تاريخ رسالة الاستشارة	ملاحظة
بن يحي الصغير	رقم:482 بتاريخ: 2018/05/21	
بن ناصر محمد	رقم:488 بتاريخ: 2018/05/27	
بن حمادي عزوز	رقم:490 بتاريخ: 2018/05/28	
شركة التضامن الياناك	رقم:491 بتاريخ: 2018/05/28	
صارل قود روت	رقم:492 بتاريخ: 2018/05/28	

5- تقييـــــــــــــــــــــم العروض:

- بتاريخ الثالث من شهر جوان سنة 2018 و على الساعة الثانية زوالا تم عقد اجتماع لجنة فتح و تقييم العروض .
- تقديم العروض المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين :

المعيار	التنقيط
الإمكانيات الخاصة بالعتاد المعين للمشروع	60
الوسائل البشرية	25
الآجال و مخطط الإنجاز	15
المجمـــــــــوع	100

الملحق رقم :2

جـــــمهورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشعـــــبية

ولايـــــــة برج بوعريريج

دائـــرة

بئر قاصـــــد علي

بلديـــــة

خليل

بطـــاقة تقنـــــية لتســـــجيل عملـــــية

PCSC		برنامج	
PHP		برنامج	
PCCE		برنامج	

المخطط البلدي للتنمية PCD

الشطر السنوي
2017

تسمية المشروع

إصلاح الطريق الرابط بين القطار - الخربة (الشطر الاول)

المبلغ المقترح	30.000.000,00	دينار

تقرير تمهيدي
يهدف هذا التقرير إلى إصلاح الطريق الرابط بين القطار - الخربة (الشطر الاول) بواسطة عقد الأشغال المزمع إبرامه مع مقاولة خاصة أو عمومية بمبلغ: 30.000.000,00 دج و04 أشهر

تقديم تقني
إن العملية المراد انجازها تهدف إصلاح الطريق الرابط بين القطار - الخربة (الشطر الاول) والمتمثلة في كرب سطح الطريق – انجاز الطبقة القاعدية بحصى المحجرة- الرش الأولي بالزفت 100/0 – استدراك مستوى الطريق بالخرسانة المزفتة - التكسية بالخرسانة المزفتة مع الطبقة اللاصقة- انجاز مجاري المياه بالخرسانة خفيفة التسليح – فتح مجاري المياه الجانبية

تسمية المشروع

إصلاح الطريق الرابط بين القطار - الخربة (الشطر الاول)

تحدد تسمية المشروع بكل دقة مع توضيح:

1- دراسة – متابعة - انجاز- ترميم - تجهيز ... تأهيل.....
2- المادة من مدونة المخططات البلدية للتنمية.
3- المسافة او الكمية او الحجم .....بالمقياس(مط - م^2- م^3 - وحدة-.....)
4- الموقع بالتحديد (الشارع –المنطقة .....)
5- التجمع السكاني (650 نسمة) والبلدية

المشروع مقدر بـ:	
30.000.000,00	دينار

مدة الانجاز	
04	أشهر

عدد الساكن المعنيين بالمشروع	
7000	نسمة

عدد الأسر	
90	أسرة

عدد مناصب الشغل المؤقتة	
20	منصب

عدد مناصب الشغل المؤقتة	
//	منصب

نضج المشروع

الأرضية

محضر اختيار الأرضية لانجاز المشروع أو ممر الشبكات	
الطبيعة القانونية للملكية	
كيفية اتمام ضم الملكية	
الكلفة (دج)	30.000.000,00

الدراسات

المكتب التقني أو المصلحة التقنية التي أنجزت دراسة المشروع المقترح

عنوان الدراسة المنجزة

مصدر تمويل الدراسة المنجزة	تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء

كلفة الدراسة المنجزة		نسبة كلفة الدراسة المنجزة على قيمة المشروع المقترح	
	دج		٪

التقدير الزمني لانطلاق المشروع

الأهداف	تاريخ الانطلاق		تاريخ الانتهاء	
	الثلاثي	السنة	الثلاثي	السنة
الدراسة				
الأشغال	الثالث	2017	الرابع	2017
التجهيز				
.....				

قدرة استهلاك قروض الدفع

الاعتمادات المتوقع استهلاكها سنة تسجيل المشروع	30.000.000,00	دج
الاعتمادات المتوقع استهلاكها السنة الثانية		دج
الاعتمادات المتوقع استهلاكها السنة الثالثة.....		دج

تفصيل هيكلة رخصة البرنامج للمشروع (دج)

الدراسة	
المتابعة المخبرية	206.445,00
الهندسة المدنية وما ارتبط منها	
الأشغال العمومية	29 493 555,00
الآلات والتجهيزات	
حقوق الإشهار	300.000,00
المجموع	30.000.000,00

بتاريخ: .....

السيد: رئيس القسم الفرعي

بتاريخ : .....

السيد : رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم :3

الجمـــــهورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشـــــعبية

مديرية الأشغـــال العمومية
ولاية برج بوعريـــــريج
لقسم الفرعي لرأس الوادى

كشـــف كـــمي و تقـــيمي
لمشروع: إصلاح الطريق الرابط القطار - الخربة (الشطر الاول)

الرقم	تعيين الأشغال	الوحدة	الكمية	السعر الوحدوي	المبلغ
1	كرب سطح الطريق مع كل المستلزمات	م²	7 500	120,00	900 000,00
2	استدراك مستوى الطريق بالخرسانة المزفتة	طن	222	5 000,00	1 110 000,00
3	انجاز الطبقة القاعدية بحصى المحجرة 25/0 على سمك 15 سم مع الرش والرص	م3	1 125	1 700,00	1 912 500,00
4	الرش بالزفت الاولي 100/0	م2	7 500	100,00	750 000,00
5	التكسية بالخرسانة المزفتة على سمك 6 سم مع الطبقة اللاصقة	طن	3 800	5 000,00	19 000 000,00
6	انجاز مجاري المياه بالخرسانة خفيفة التسليح مع كل المستلزمات	مط	200	3 000,00	600 000,00
7	فتح مجاري المياه الجانبية	مط	12 800	40,00	512 000,00
			المجموع بدون رسوم		24 784 500,00
			رسوم القيمة المضافة 19%		4 709 055,00
			المجموع بكل الرسوم		29 493 555,00

حدد هذا الكشف بمبلغ: تسع عشرون مليون و أربع مائة و ثلاث و تسعون ألف و خمس مائة و خمس و خمسون دينار جزائري

مدة الانجاز: 04 أشهر

الملحق رقم :4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : برج بوعريريج
دائرة : بئر قاصد علي
بلدية : خليـــــــــل .
الرقم الجنائي : 03 0985342090748

إعلان عن طلب عروض مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

إن السيد رئيس المجلس الشعبي لبلدية خليل، يعلن عن طلب عروض مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا لانجاز المشروع التالي :إصلاح الطريق الرابط القطار الجزئية الشطر الأول
على المؤسسات المؤهلة في ميدان الأشغال العمومية درجة 04 فما فوق الراغبين في المشاركة في طلب العروض المطروح الاتصال بمكتب الصفقات العمومية خلال أيام العمل من أجل سحب دفتر الشروط مقابل دفع مبلغ 2.000.00 : دج كمصاريف نسخ، يتكون ملف العرض من
: 01 -ملف الترشح 02 -عرض تقني -03 عرض مالي حسب التفصيل الآتي :

01- ملف الترشح المكون من :

-التصريح بالترشح ممضي و مختوم و مملوء حسب دفتر الشروط -الوثائق التي تتعلق بالتفويضات التي تسمح للأشخاص بالتزام المؤسسة
-التصريح بالنزاهة ممضي، مملوء و مختوم -القانون الأساسي للشركة(Statut)
-نسخة من شهادة التأهيل و التصنيف المهني النشاط الرئيسي في أشغال عمومية الصنف 04 فما فوق
-كل الوثائق التي تتعلق بتقييم قدرات المرشحين، المتعهدين او المناولين
(الكشوف المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة 2015/2016/2017- المراجع المصرفية -المراجع المهنية)
-قائمة العمال مبرزة بدبلوم + شهادة عمل مؤشرة من طرف المستخدم و شهادة الانتساب
-قائمة العتاد لسنة 2018(وسائل نقل الطلبات (مرفقة ببطاقات رمادية و شهادات التأمين للعتاد المتحرك
- محاضر إثبات حالة عن طريق محضر قضائي أو خبير معتمد

-02العرض التقني المكون من:

دفتر الشروط يحتوي في آخر صفحته على العبارة "قرئ و قبل" مكتوبة بخط اليد ممضي وموشر عليه من طرف المتعهد
التصريح بالاكتتاب ممضي و مختوم — مذكرة تقنية تبريرية

-03العرض المالي المكون من :

-رسالة تعهد ممضية و مختومة -جدول الأسعار بالوحدة ممضي و مختوم ومملوء بالأرقام و الحروف
-الكشف الكمي و التقديري مملوء و ممضي و مختوم

تودع العروض بمقر البلدية – مكتب الأمانة العامة في ظرف رئيسي مبهم التسمية و يوضع بداخله ثلاثة أظرفة :
01- ملف الترشح 02- العرض التقني 03 -العرض المالي يبين كل منها مرجع طلب العروض و موضوعه و تتضمن عبارة "١ ملف الترشح١" أو "٢ عرض تقني ٢" أو "٣عرض مالي٣" حسب الحالة وينبغي أن تكون الوثائق المطلوبة سارية المفعول. يحمل عبارة : طلب عروض مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا(لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض) رقم 2018/03 مع ذكر عنوان العملية

اجل تحضير العروض حدد بـ: خمسة عشرة يوما (21) يوم ابتداء من أول صدور له بالصحف الوطنية.
تودع العروض في آخر يوم لتحضير العروض المحدد أعلاه على الساعة الواحدة زوالا (13:00).
تفتح أظرفه العرض التقني والمالي في آخر يوم من أجل تحضير العروض على الساعة الرابعة عشر (14:00) زوالا وإذا صادف آخر يوم من مدة تحضير العروض يوم عطلة أو يوم راحة قانونية، فإن يوم وساعة إيداع العروض تمدد إلى غاية يوم العمل الموالي ونفس التوقيت. - (14:00)يعتبر هذا الإعلان بمثابة استدعاء للمقاولين المشاركين في طلب العروض هذا لحضور الاجتماع الخاص بفتح الاظرفة في نفس التاريخ أعلاه.
-يبقى المتعهدين ملزمين بعروضهم لمدة مائة و إحدى عشرة (111) أيـام

صدى الشرق :2018/5/13 ANEP : 813 997

الملحق رقم :5

الجمهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

مستخرج من سجل محاضر
لجنة فتح و تقييم العروض

ولاية: برج بوعريريج
دائرة: بئر قاصد علي
بلدية: خليـــــل

محضـر فتـــح الاظرفـة التقنية و الماليـة للمشـروع التالي:

إصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الاول (بلدية خليل)

في اليوم الثالث من شهر جوان عام الفين وثمانية عشر تم عقد جلسة عمل خاصة بالمشروع المذكور أعلاه وبحضور الســـــادة:

- بلفـــار النذيـــر عضـــــــــــو
- سفيـــان دراج عضـــــــــــو
- الجمعـــي دراجي عضـــــــــــو
- محمـــد أوزنجـــة عضـــــــــــو

الملحق رقم :5

جدول الأعمال: فتح الاظرفة التقنية و المالية للمشروع المذكور أعـــلا

بعد تفحص سجل إيـداع العروض لوحظ و وصول ستة اظرفة (06) ومن بينهم ظرف غير مبهم منذ الاعـلان عـــن الإستشارة بتـــاريخ 2018/05/13 إلى غاية 2018/06/03

وبالتالي باشرت في عملية الفتح .

العرض التقني: إصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الاول (بلدية خليل)

النقطة الإقصائية : 60 نقطة

ق	إسم العارض	CAL	R.C	STA	EXT	C.J	CAC	CASN	L.H	NIF	BILL	LM	مخطط انجاز	مذكرة تقنية تبريرية	الوصل	BX	ملاحظة
0	صارل قودروت	6	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
0	شركة التضامن البياك	7	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
0	بن حمادي عزوز	5	X	0	X	X	X	X	X	X	X	X	0	X	X	X	
0	بن ناصر محمد	4	X	0	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
0	بن يحي الصغير	4	X	0	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	

العرض المالي :

رقم	إسم العارض	العرض المالي (دج)	الأجال	الملاحظة
01	صارل قودروت	27.755.560.00 دج	03 أشهر	
02	شركة التضامن البياك	32.393.585.00 دج	07 أشهر	
03	بن حمادي عزوز	24.319.435.00 دج	06 أشهر	
04	بن ناصر محمد	21.487.830.00 دج	06 أشهر	
05	بن يحي الصغير	27.562.780.00 دج	06 أشهر	

بعد عملية الفتح كانت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه و عليه قررت اللجنة تحويل الأظرفة إلى لجنة تقييم العروض .

رفعت الجلسة في نفس اليوم و الشهر و السنة المذكورين أعلاه.

خليل في : 2018/06/03

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ـــح العروض إصلاح الطريق الرابط القطار الخربة الشطر الأول (بلدية خليل) :

رقم	إسم العارض	التصريح بالنزاهة	التصريح بالترشح	التصريح بالإكتتاب	دفتر الشروط	CAL	RC	STA	EXT	CJ	CACO	CNAS	LH	NIF	BILA	LM	مخطط الإنجاز	مذكرة تبريرية	الوصـــل	BEX	المبلغ المقترح بكل الرسوم	المبلغ المصحح بكل الرسوم
01	صارل قود روت	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	27.755.560.00	27.755.560.00
02	شركة تضامن الينابيع	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	32.393.585.00	32.393.585.00
03	بن حمادي عزوز	موجود	موجود	مجود	موجود	موجود	موجود	غير موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	غير موجود	موجود	موجود	موجود	24.319.435.00	24.319.435.00
04	بن ناصر محمد	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	غير موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	21.487.830.00	21.487.830.00
05	بن يحي الصغير	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	غير موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	موجود	27.562.780.00	27.562.780.00

الملحق رقم :6

الجمهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

مستخرج من سجل محاضر
لجنة فتح وتقييم العـروض

ولاية: برج بوعريريج
دائـرة: بئر قاصد عـلي
بلديـة: خليـــــل

محضـر جلسة عمـل خاصة بتقييـم العـروض

إصلاح الطريق الرابط القطار- الخربة الشطر الاول(بلدية خليل)

في اليوم الثالث من شهر جوان عام الفين وثمانية عشر تـم عقـد جلسة عمـل خاصة بالمشروع المذكور أعلاه وبحضوراعضاء اللجنة وهم السادة:

- بلفـــار النذيـــر عضـــــــــــــو
- سفيـــــان دراج عضـــــــــــــو
- الجمعـــي دراجي عضـــــــــــــو
- محمـــد أوزنجـــة عضـــــــــــــو

جـــــــدول الأعمال: تقييم العروض التقنية و المالية للمشـروع المذكور أعـــلاه

بعد الاطلاع على سجل فتح الأظرفة ، من طرف السادة الاعضاء شرعت مباشرة اللجنة بتقييم العروض التقنية والمالية وكانت النتائج كما هو مبين في الجـــدول ادنـــــاه .

النقطة الإقصائية 60نقطة

ض التقني : إصلاح الطريق الرابط القطار - الخربة الشطر الاول(بلدية خليل)

رقم	إسم العارض	التأهيل		الوسائل المادية										الوسائل البشرية			مخطط الانجاز	الاجال	المجموع	ملاحظة
		د4	د5 فما فوق	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	م د	ت س	1-5 عامل				
		5	7	10	8	2	4	2	4	8	8	2	2	10	5	5	3			
01	صارل قود روت	-	7	10	8	2	4	2	4	2	8	-	2	-	5	5	3	10	72	
02	شركة الينياك	-	7	10	8	2	4	2	4	2	8	8	2	10	-	5	3	4.28	79.28	مقصى لعدم تجاوز النقطة الاقصائية
03	بن حمادي عزوز	-	7	10	8	-	4	2	4	-	-	2	2	10	-	5	-	5	59	مقصى لعدم تجاوز النقطة الاقصائية
04	بن ناصر محمد	5	-	10	8	2	4	-	4	2	8	-	2	-	-	5	3	5	58	
05	بن يحيى الصغير	5	-	10	8	-	4	2	4	8	8	2	2	-	5	5	3	5	71	

* العرض المالي :

الرقم	اسم العارض	المبلغ المقترح بكل الرسوم	المبلغ المصحح بكل الرسوم	الترتيب	ملاحظة
01	صارل قود روت	27.755.560.00 دج	27.755.560.00 دج	02	
02	شركة الينياك	32.393.585.00 دج	32.393.585.00 دج	03	
03	بن يحيى الصغير	27.562.780.00 دج	27.562.780.00 دج	01	مؤهل لكونه قدم أقل عرض

ن خلال تقييم العروض لوحظ ان العارض **بن يحيى الصغير** مؤهل تقنيا وماليا بمبلغ قدر: 27.562.780.00 دج ومدة الإنـجاز **06 أشـــــهر**

فعت الجلسة في نفس اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه .

خليل في 2018/06/03

رئـيس المجلس الشعبي البلدي

ض التقني : إصلاح الطريق الرابط القطار الخربة الشطر الأول (بلدية خليل)

النقطة الاقصائية أقل من 60 نقطة

الرقم	إســـم العـــارض	التأهيل		الوسائل البشرية										مخطط الإنجاز	الوسائل البشرية			الأجال	مجموع العرض التقني....نقطة	ملاحظة	المبلغ المقترح بكل الرسوم	المبلغ المصحح بكل الرسوم
		ش	ش ملحق	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	03	م د	ت س	ل ع					
		5	7	10	8	2	4	2	4	8	8	2	2		10	5	5					
01	صارل قود روت	-	7	10	8	2	4	2	4	8	-	2	2	3	-	5	5	10	72	مؤهل تقنيا	27.755.560.00	27.755.560.00
02	شركة تضامن الينياك	-	7	10	8	2	4	2	4	8	8	2	2	3	10	5	5	4.28	79.28	مؤهل تقنيا	32.393.585.00	32.393.585.00
03	بن حمادي عزوز	-	7	10	8	2	4	2	4	-	-	2	2	3	10	-	-	5	59	مقصى	24.319.435.00	24.319.435.00
04	بن ناصر محمد	-	5	10	8	2	4	-	4	8	-	2	2	3	-	5	-	5	58	مقصى	21.487.830.00	21.487.830.00
05	بن يحي الصغير	-	5	10	8	-	4	2	4	8	8	2	2	3	-	5	5	5	71	مؤهل تقنيا	27.562.780.00	27.562.780.00

- من خلال عملية التقييم لوحظ أ ن العارض صارل قود روت- شركة تضامن الينياك-بن يحي الصغي مؤهلين تقنيا وماليا .
- **مقاولة بن ناصر محمد التي تحصلت على 58 لعدم تجاوز النقطة الإقصائية مقصـــــى**
- **مقاولة بن حمادي التي تحصلت على 59 نقطة لعدم تجاوز النقطة الإقصائية مقصـــــى**

قائمة الملاحق

(1)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

WILAYA DE : BORDJ BOU ARRERIDJ — ولايـــة : برج بوعريريج

DECISION N°: 121 / تسجيل / 2018 / م ب م م — مقـــرر رقـم: م ب م م/ 2018 / تسجيل / 121

05 أوت 2018

PLANS COMMUNAUX DE DEVELOPPEMENT 2018 — المخططات البلدية للتنمية (م. ب.ت)

COMMUNE DE : خليل — بلديـة :

DÉCISION DE :

•	INSCRIPTION	X	التسجيـــل
	RÉÉVALUATION		إعادة التقييـم
	DÉVALUATION		انخفاض التقييـم
	MODIFICATION		التغييـــر

قـــرر:

- ي ولايـــة برج بوعريريج
- القانون رقم 11 - 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلديـة
- القانون رقم 12 - 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولايـة
- قانون المالية لسنة 2018
- المرسوم الرئاسي المؤرخ في 13 جويلية 2017 و المتضمن تعيين والي ولاية برج بوعريريج
- المرسوم التنفيذي رقم 98/227 المؤرخ في 1998/07/13 المتضمن نفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 2009/05/02.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 15 يناير 2017 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-045 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.
- بمقتضى مقرر ترخيص البرنامج رقم : و م/2018 م ب/ 88 المؤرخ في: 2018/01/02 لوزير ال

DÉCIDE — يقـــرر ما يلـــي

المادة 1: يتم بموجب هذا المقرر: تسجيـــل العمليات التالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية
خليل للسنة المالية 2018 طبقا للجداول المرفقـــة

ARTICLE 1: Il est procédé par la présente décision de: des opérations suivantes
re des Plans Communaux de Développement de la commune de :
exercice conformément aux tableaux ci-après annexés

المادة2:تقدر قيمة ترخيص البرنامج بما قدره 28 343 000,00 دج منها مبلغ
28 343 000,00 دج برسم المساهمات النهائية ومبلغ 0,00 دج برسم المساهمات ال

LE 2 : Le montant de l'autorisation de programme est de : DA
DA en concours définitifs et DA en concours temporaires.

الملحق رقم: 7

(2)

Rappel Décision n° 121 — قرر رقم: م ب م م/ 2018/ تسجيل / 121

يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي خليل مسهر على انجاز الأهداف
و المالية المشار إليها في هذا المقرر. كل تغيير مهما كان نوعه يقدم لرأي الوالي المسبق

ARTICLE 3: Le président de l'A.P.C de: Khellil est tenu de
à la réalisation des objectifs physiques et financiers visés par la présente décision
Tout type de changement doit être soumis à l'avis préalable du Wali

ة: يكلف المرسل إليهم المشار إليهم فيما أدناه كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المقرر.

ARTICLE 4 : Les destinataires ci-après indiqués sont chargés, chacun en ce qui le con
de l'exécution de la présente décision.

الوالـــي

لأمين العام للولاية
إبـــراهيم إبـــراهيمي

الملحق رقم: 7

سل إليهم
ائرة :
مجلس الشعبي البلدية
بنة البلديات :
بة الولاية

بن قاصد علي
خليل
عين تاغروت

الملحق رقم: 7

COMMUNE : **Khellil**

ديـــــة : **خليل**

رقم العمليـــة N° DE L'OPÉRATION	نص العمليـــة وموقعـــــها LIBELLE ET LOCALISATION DE L'OPÉRATION	INSCRIPTION (1) تسجيـل		RÉÉVALUATION (1) عادة التقييم		DÉVALUATION (1) ناقص التقييم	
		العدد Nbre	ترخيص البرنامج Aut. Prog	العدد Nbre	ترخيص البرنامج Aut. Prog	العدد Nbre	ترخيص البرنامج Aut. Prog
VE5.591.2.263.315.18.01	إصلاح الطريق الرابط القطار - الخربة الشطر الأول (بلدية خليل)	1	28 343				
TOTAL المجمـــــوع		1	28 343				

WILAYA: BORDJ BOU ARRERIDJ

COMMUNE : **Khellil**

ANNEXE 2 الملحـــق

ولايـــة :برج بوعريريج

ديـــــة : **خليل**

رقم العمليـــة N° DE L'OPÉRATION	مساهمات نهائية Concours Définitifs	مساهمات مؤقتة Concours Temporaires	غير ذلك Autres	المجموع Total	التسجيل Inscription	الانطلاق Démarrage	الاستكمال Achèvement	الرقم الثابت N° FIXE
VE5.591.2.263.315.18.01	28 343			28 343				18 34 01 1
TOTAL المجمـــــوع	28 343			28 343				

الملحق رقم :8

ولاية البويرة
دائرة بشلول
بلدية الأسنام
رقم التعريف الجبائي: 098410025091625

اعلان عن المنح المؤقت للصفقة

طبقا لأحكام المواد 72 و 82 من المرسوم الرئاسي رقم : 247/ 15 المؤرخ في : 16 /2015/09 ، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، يعلم السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية الاسنام كافة المشاركين في المناقصة الوطنية المفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا رقم: 2018/01 المعلن عنها في الجرائد اليومية الوطنية الجزائر بتاريخ 2018/05/14 و le jour d'Algérie بتاريخ 2018/05/15
الخاصة بمشروع إنهاء الطريق الرابط تغرمين - اث حقون على مسافة 1.200 متر، و بعد اجتماع لجنة تقويم العروض بتاريخ 2018/06/11 تم الإعلان عن المنح المؤقت للصفقة للمقاول حسب الجدول التالي:

الملحق رقم :8

الملاحظات	رقم التعريف الجبائي	العلامة التقنية			المقاولة	عنوان العملية
المقاولة قدمت اقل عرض	197810370006143	36/60	شهر (01) و15 يوما	13.887.000.00 دج	المقاولة الأشغال العمومية سعودي اسماعيل - امشداله	إنهاء الطريق الرابط تغرمين - اث حقون على مسافة 1.200 متر

بإمكان المتعهدين الذين يحتجون على الاختيار الذي قامت به المصلحة المتعاقدة تقديم طعونهم أمام لجنة الصفقات العمومية المختصة في أجل أقصاه عشرة (10) أيام ابتداء من أول تاريخ صدور هذا الإعلان بالجرائد اليومية الوطنية و النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي .
بإمكان المقاولات المشاركة الراغبين في الاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم ترشيحاتهم و عروضهم التقنية والمالية التقرب من مصالح البلدية في مدة ثلاثة (03) أيام ابتداء من صدور أول إشهار لمعرفة النتائج المفصلة لتقويم عروضهم التقنية والمالية .

ANEP 818610

مديرية الصحة والسكان
ولاية تيبازة
رقم التعريف الجبائي: 099742019000918

إعلان عن المنح المؤقت للصفقة

طبقا للمواد رقم 65, 82 المرسوم الرئاسي رقم -15 247 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، يعلم مدير الصحة والسكان لولاية تيبازة المؤسسات المشاركة في طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، المتعلق باقتناء 02 سيارات إسعاف طبية لفائدة وحدة المساعدة الطبية المستعجلة بتيبازة، أنه بعد دراسة وتقييم العروض التقنية والمالية تم منح الصفقة وبصفة مؤقتة للمؤسسة التالية:

تعيين المؤسسات وعنوانها	المبلغ المقترح بكل الرسومات	آجال التسليم	النقطة التقنية	الملاحظة
مؤسسة SAFAV MERCEDES BENZ الكائن مقرها صندوق بريد رقم 061 منطقة الصناعية عين بوشكيف ولاية تيارت NIF: 00121404232651 1	17.816.000.00 دج	02 شهرين	87.00 نقطة	

يمكن لكل المتعهدين الراغبين في الاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم عروضهم التقنية والمالية الإتصال بالمصلحة المتعاقدة في أجل أقصاه ثلاثة (03) ايام ابتداء من أول يوم نشر هذا الإعلان في الجرائد الوطنية والنشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، كما يمكن لكل متعهد معترض على هذا الاختيار تقديم طعن للجنة الصفقات العمومية لولاية تيبازة وذلك في أجل أقصاه عشرة (10) أيام ابتداء من أول يوم نشر هذا الاعلان في الجرائد الوطنية والنشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي

ANEP 818757

ولاية: برج بوعريريج
دائرة: بئر قاصد علي
بلدية: خليل
الرقم الجبائي: 098534209074803

إعلان عن منح مؤقت

طبقا للمادة 65 من المرسوم الرئاسي رقم: 247-15 المؤرخ في: 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، تعلم بلدية خليل كافة المتعهدين المشاركين في طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 03 / 2018 المتعلق بعملية "إصلاح الطريق الرابط القطار الخربة الشطر الأول" التي تم الإعلان عنها في جريدة "صدى الشرق" بتاريخ 13 / 05 / 2018 وجريدة "le courrier d'Algérie " بتاريخ 14 / 05 / 2018 وكذا النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي.
انه قد تم تقييم العروض التقنية والمالية طبقا للمادة 72 من المرسوم الرئاسي رقم: 247-15 المؤرخ في: 16 / 09 / 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، وقد أسفرت عملية التقييم على النتائج التالية:

رقم	المؤسسة	رقم التعريف الجبائي	التقييم التقني	المبلغ دج بكل الرسوم
01	مؤسسة الأشغال العمومية والري بن يحي صغير	159340300430130	71	27.562.780,00 دج

كل المترشحين والمتعهدين الراغبين في الاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم ترشحياتهم و عروضهم التقنية والمالية، يرجى منهم الاتصال بمكتب الصفقات خلال أجل ثلاثة 03 أيام من أول نشر اعلان المنح المؤقت للصفقة في الجرائد الوطنية (صدى الشرق "le courrier d'Algérie ") او النشرة الرسمية لصفقات المتعاملين العمومي.
طبقا للمادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 15 / 247 المؤرخ في 16 / 09 / 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
كل مؤسسة تحتج على هذا المنح المؤقت بإمكانها تقديم طعن لدى لجنة الصفقات العمومية للبلدية خلال 10 أيام ابتداء من تاريخ اول نشر لهذا الاعلان (طبقا للمادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 15 / 247 المؤرخ في 16 / 09 / 2015)
في حالة تجاوز التاريخ المذكور لا يؤخذ اي طعن بعين الاعتبار.

ANEP 818718

الملحق رقم :9

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة: برج بوعريريج

دائـرة: بئرقاصد علي

بلديـة: خليـل

الرقـم: 25 / 2018 / ر ص ع

* أمربداية الاشغال *

إن رئيس المجلس الشعبي البلـدي لبلديـة خليـل

- بمقتضى القانون 10/11 المؤرخ في:22 /2011/06 المتضمن القانون البلدي .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم:15-247 المؤرخ في: 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام .
- بناءا على الصفقة رقم : 05 /2018 المؤرخ في : 25 / 11 / 2018 المتضمن بداية اشغال مشـروع:

اصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الاول (بلدية خليل) والمبـــرم مـــــع مؤسسة الأشغال العمومية والري بن يحيى الصغير

يأمـــر

بن يحيى الصغير – ممثل مؤسسة الأشغال العمومية والري ببدايـــة الأشغال الخاصة بمشروع: اصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الاول (بلدية خليل)

---

* وصـل استلام *

أنا الممضي أسفله السيد: بن يحيى الصغير – ممثل مؤسسة الأشغال العمومية والري أشهد أنني استلمت الأمر ببداية الأشغال الخاصة بمشروع: اصلاح الطريق الرابط القطار – الخربة الشطر الاول (بلدية خليل)

تاريخ سريان المفعول:.....

الختـم والإمضاء

الملخص

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد مختلف الاليات التي تؤثر في التنمية المحلية ومن أجل تبيان كيفية توزيع صيغ البرامج والخطط التنموية الممولة مركزيا وفي شكل مخطط قطاعي للتنمية ومخطط بلدي للتنمية فانه تم في المبحث الأول التعرف على نفقات التجهيز العمومي للدولة وتطور برامج التجهيز العمومي فيها ثم تم التطرق بالتفصيل في المطلبين الثالث والرابع .

في حين خصص في المبحث الثاني ميزانية التجهيز وعلاقتها بالتنمية المحلية بالإضافة إلى دراسة حالة التي تبين ميزانية التجهيز ودورها في تحقيق التنمية المحلية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى لمحة تعريفية عن البلدية وفي المبحث الثاني إلى الموارد المالية للبلدية.

Summary

Through this study, we have tried to identify the various mechanisms that affect local development. In order to determine how to distribute the modalities of centrally funded development programmes and plans, in the form of a sectoral development scheme and a national development scheme, the expenditures of public processing of the State and the development of public processing programmes have been identified in the first one.

In the second, the processing budget and its relation to local development were allocated, as well as a case study showing the processing budget and its role in local development. In the first, we looked at the municipal profile and in the second, the municipal financial resources.

.